

السيناريوهات الاقتصادية الفلسطينية المستقبلية

دراسة تحليلية

د. عمر عبد الرازق: أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد بجامعة النجاح الوطنية
بمساعدة أ. نائل موسى: محاضر في قسم الاقتصاد بجامعة النجاح الوطنية

ملاحظة: هذه الورقة مسودة للنقاش، لا يجوز نشرها أو الاقتباس منها.

الخلفية العامة: أهم خصائص الاقتصاد الفلسطيني

خضع الاقتصاد الفلسطيني (في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة) منذ العام ١٩٦٧ للسيطرة الإسرائيلية إدارة وتوجيها. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة أخضع الاقتصاد الفلسطيني للأوامر العسكرية الاحتلالية والتي شكلت الإطار القانوني له، كما أن نظام التراخيص الاحتلالي حكم التوجهات العامة لقطاع الأعمال الفلسطيني باتجاه خدمة مصالح الاحتلال الإسرائيلي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ضمن خطط استراتيجية تهدف إلى إخضاع الشعب الفلسطيني واقتصاده بحيث يصل إلى درجة من التبعية لا يمكن معها من الانفكاك من تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.

نجح الاحتلال الإسرائيلي في تحقيق معظم أهدافه الاقتصادية في المناطق الفلسطينية:

- أصبح الاقتصاد الفلسطيني مرتبطا بشكل شبه تام للاقتصاد الإسرائيلي من حيث كونه سوقا (ثانيا بعد الولايات المتحدة لفترة طويلة) للسلع الاستهلاكية الإسرائيلية أو تلك المستوردة من خلال الاقتصاد الإسرائيلي والمواد الخام الصناعية والزراعية والإنشائية المنتجة في الاقتصاد الإسرائيلي أو مستوردة من قبله.
- سيطر الاحتلال الإسرائيلي على الموارد الاقتصادية الفلسطينية من مياه ومعادن وأملاح وأرض... ولم يسمح باستغلالها إلا بقدر لا يتعارض مع خطته الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية. فقد سيطر الاحتلال على ما يصل إلى ٨٠٪ من الموارد المائية السنوية واستغلها لصالح المستوطنين ونقل معظمها إلى ما وراء الخط الأخضر وباع جزءا منها للفلسطينيين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيطر الاحتلال على كامل أملاح البحر الميت.
- تطور الهيكل الاقتصادي الفلسطيني باتجاه تراجع دور القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة والانشاءات) لصالح الخدمات دون مراعاة الاحتياجات الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني كالأمن الغذائي أو الأمن الاقتصادي أو تنمية القدرة الانتاجية والتشغيلية. فاصبحت الزراعة قطاعا هامشيا من خلال توجيه إنتاجها لما يخدم حاجة الاقتصاد الإسرائيلي، وتدنى مستوى مساهمة القطاع الزراعي في

الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى حوالي ٣٪ في العام ٢٠١٨ بعد أن كانت مساهمته تصل إلى ٢٢,٥٪ في العام ١٩٨٧ وحوالي ٣٨٪ في العام ١٩٩٠، وبقيت حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في العام ٢٠١٨ قريبة من قيمتها في العام ١٩٨٧ (١٣,٣٪) ٢٠١٨. كما تراجع حصة قطاع الإنشاءات من حوالي ١٦,٤٪ في العام ١٩٨٧ إلى حوالي ٦,٥٪ فقط في العام ٢٠١٨. بالمقابل، تزايدت حصة قطاع الخدمات (العامة والخاصة) من حوالي ٣٨٪ في العام ١٩٨٧ إلى حوالي ٧٧,٢٪ في العام ٢٠١٨.

- 'ومن جهة أخرى، فإن السيطرة على الحدود الفلسطينية أجبر الاقتصاد الفلسطيني إلى تطوير العلاقة التجارية مع الاقتصاد الإسرائيلي ومع العالم من خلاله. فكان أن معظم الواردات الفلسطينية باتت تأتي من الاقتصاد الإسرائيلي أو من خلاله، حيث اعتبرت القوانين الإسرائيلية الاقتصاد الفلسطيني مناطق نفوذ للوكالات التجارية التي يتعاقد عليها التاجر الإسرائيلي مع الشركات الأجنبية. فقد وصلت نسبة الواردات الفلسطينية من إسرائيل (بما فيها الواردات عبرها) حوالي ٨٨٪ من إجمالي الواردات الفلسطينية في العام ١٩٩٥ (عشية تأسيس السلطة الفلسطينية)، وبسبب اعتماد آلية تسجيل جديدة في الإحصاءات الفلسطينية تميز الواردات حسب بلد المنشأ ونتيجة لتشجيع الاستيراد الفلسطيني المباشر (وإن كان عبر الموانئ الإسرائيلية) انخفضت حصة إسرائيل من الواردات الفلسطينية إلى حوالي ٥٨٪ في العام ٢٠١٦ لتصل قيمتها إلى ما يزيد عن ٣,٢ مليار دولار. وكذلك، فقد ذهب معظم الصادرات الفلسطينية إلى الاقتصاد الإسرائيلي أو عبره إلى دول أجنبية أخرى. وقد بلغت حصة الاقتصاد الإسرائيلي من الصادرات الفلسطينية في العام ١٩٩٥ حوالي ٩٢٪ وأكثر من ذلك بقليل (٩٣٪) في العام ٢٠١٦،^٢ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات). أدت هذه التطورات والتي تزامنت مع سياسة فتح الأسواق التي انتهجها الاحتلال، إلى تراجع القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى اعتماد القوى العاملة الفلسطينية على العمل في الاقتصاد الإسرائيلي. وكان الفرق الكبير بين الأجور التي يدفعها الاقتصاد الإسرائيلي وتلك التي يمكن الحصول عليها في الاقتصاد الفلسطيني، أهم عوامل الجذب لسوق العمل الإسرائيلي. أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة العمل في بعض القطاعات الاقتصادية الفلسطينية كالزراعة والإنشاءات الأمر الذي فاقم من مشاكلها الهيكلية باتجاه تراجعها لصالح الخدمات. من جهة أخرى، أدى ذلك إلى انخفاض القيمة المادية والاجتماعية للتعليم. فارتفعت معدلات التسرب من العملية التعليمية وانخفض الإقبال على (والاحترام) مهنة التعليم. وأدت هذه العوامل إلى تطور مشوه لنظام التعليم العالي الفلسطيني فأصبح يخرج كوادرات تناسب أسواق العمل الخليجية (بشكل خاص) من مهندسين ومعلمين... إلخ، الأمر الذي فاقم من هشاشة الاقتصاد الفلسطيني في مواجهة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المنطقة الإقليمية.

١ البيانات التي تخص فترة ما قبل السلطة أخذت من تقارير البنك الدولي وهي منشورة في منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مثلاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٥).

٢ تشير إحصاءات ٢٠١٧ إلى استمرار انخفاض حصة الواردات من إسرائيل (٥٥٪) وحصة الصادرات إليها (٨٣٪). وفي العادة تخضع هذه البيانات إلى تعديلات لاحقة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

- وقد تزايدت أعداد العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي وتزايدت نسبتهم إلى مجموع القوى العاملة الفلسطينية حتى وصلت إلى ما يزيد عن الثلث (العام ١٩٩٢ قبيل أوسلو) وانخفضت في السنوات الأخيرة بسبب الإجراءات الإسرائيلية ضد العاملين الفلسطينيين والحصار على قطاع غزة لتصل النسبة إلى حوالي ١٣,٣٪ من القوى العاملة الفلسطينية ووصل عددهم إلى ١٢٧١٤٨ في العام ٢٠١٨ جميعهم من سكان الضفة الغربية والقدس^٢. من جهة أخرى، فإن اعتماد الفلسطينيين على سوق العمل الإسرائيلي أصبح أداة مهمة بيد سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضغط على الفلسطينيين وعقابهم على أعمال المقاومة الشعبية وغيرها. فاعتمدت نظام التصاريح الأمنية لتحديد من يسمح له بالدخول للعمل في الاقتصاد الإسرائيلي واستخدمت ذلك في ابتزاز العمال الفلسطينيين لإجبارهم على «التعاون» مع الاحتلال مقابل تصاريح العمل. كما أنها انتهجت أسلوب العقاب الجماعي من خلال إغلاق المناطق الفلسطينية ومنع الجميع من دخول الاقتصاد الإسرائيلي بسبب أعمال المقاومة أو منع سكان منطقة معينة بسبب حدوث أعمال مقاومة في تلك المناطق.
- وللأسف، فإن اتفاق أوسلو السياسي (وتوابعه) واتفاق باريس الاقتصادي قد انطلقا من افتراضات غير واقعية منها:

- « إنها ستنهي الصراع ويكون هناك مرحلة انتقالية تقوم بعدها دولة فلسطينية ذات سيادة سياسية واقتصادية. وبالتالي هي تشكل تجربة مؤقتة ويمكن تعديلها أو التخلص منها في حال كانت سلبية أو لم تحقق التوقعات الايجابية التي بنيت عليها. إلا أن الاتفاق الاقتصادي اشتمل على شرط موافقة إسرائيل على أي تعديلات أو حتى نقاشها. كما أنه لم ينص على وجود آلية للتحكيم في حال الاختلاف.
- « أن الإسرائيلي سيعامل الفلسطيني تعاملًا نزيهاً ويطبق الاتفاقيات بـ«حسن نوايا». وقد دمر الإسرائيلي هذه الفرضية من أول يوم لتطبيق اتفاق باريس خاصة في موضوع المقاصة.
- « أن العالم وخاصة الولايات المتحدة قرر إنهاء الصراع الفلسطيني (العربي) الإسرائيلي وسينصف الشعب الفلسطيني ويعوضه عن فترة الظلم وعن تنازله عن الحق التاريخي الشرعي في جميع فلسطين واعترفه بإسرائيل دولة على ٧٨٪ من مساحة فلسطين.
- « أن العالم العربي (والذي شجع الفلسطينيين، بل وضغط عليهم للقبول بالاتفاقيات) لن يخذل الفلسطينيين من خلال القفز عنهم في تطبيع الاقتصاد والسياسي مع الاحتلال.
- « وبخصوص اتفاق باريس الاقتصادي، فبالإضافة إلى الافتراضات أعلاه، كان الوفد الفلسطيني المفاوض على قناعة (أو تم إقناعه) بأن تكامل الاقتصاد الفلسطيني (الضعيف المتخلف تمويًا وتقنيًا وتنظيميًا وإدارة) مع الاقتصاد الإسرائيلي المتطور (تقنيًا وتنظيميًا وعلاقات تجارية وغيرها) هو في مصلحة الاقتصاد الفلسطيني وعلى وجه الخصوص هو أفضل من التكامل مع الاقتصادات العربية المجاورة والتي يشير هيكلها إلى أنها منافسة للاقتصاد الفلسطيني (النقيب، ٢٠٠٥) و (عبد الرازق، ٢٠٠٥).

٣ لم يعمل أي أحد من سكان قطاع غزة في الاقتصاد الإسرائيلي (والمستوطنات) منذ العام ٢٠٠٧، بحسب (الجهاز المركزي لإحصاء فلسطين، ٢٠١٩).

هذه المعتقدات تهمل قدرة الاقتصاد المتطور، كالاقتصاد الإسرائيلي، على مزاحمة وطرده الصناعات المختلفة في الاقتصاد النامي وجعله يستبدل انتاجها باستيرادها من الاقتصاد المتطور، بالإضافة إلى حصر تطور الاقتصاد الضعيف بما يخدم الاستراتيجيات التنموية للاقتصاد المتطور (ما يعرف بأثر الاستقطاب في أدبيات التكامل الاقتصادي). هذا إذا افترضنا (كما فعلوا) تصرف إسرائيل بحسن نوايا، أما إذا أخذنا بعين الاعتبار الأطماع الصهيونية في المنطقة والاستراتيجية الاحتلالية تجاه الشعب الفلسطيني، سنستطيع فهم التطورات الاقتصادية الفلسطينية خلال الفترة ما بعد اتفاق باريس.

- وقد أدى اتفاق باريس، إلى تعميق التبعية الاقتصادية الفلسطينية للاقتصاد الاسرائيلي من خلال ربط الإيرادات العامة الفلسطينية أو معظمها بالجباية الاسرائيلية واعتماد المقاصة على الفاتورة الموحدة ومن خلال استمرار السيطرة المطلقة لاسرائيل على الحدود السياسية والاقتصادية بين المناطق الفلسطينية والعالم الخارجي. فقد استخدمت إسرائيل أموال الإيرادات العامة الفلسطينية كأداة ضغط عند الاختلاف مع السلطة الوطنية الفلسطينية لابتزاز تنازلات سياسية منها تجاه المفاوضات أو تجاه الأحداث في المناطق الفلسطينية. فقد تم حجز الإيرادات الفلسطينية وعدم تحويلها إلى السلطة الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، كما واستخدمتها كأداة من أدوات الحصار الذي فرضته على الحكومة الفلسطينية العاشرة بعد انتخابات عام ٢٠٠٦. وما زالت إسرائيل تستخدم هذه الإيرادات للضغط على السلطة الفلسطينية، فعملت على إصدار قانون في العام ٢٠١٧، يخول وزارة المالية الإسرائيلية بخضم مقابل ما تقوم السلطة الفلسطينية بدفعه لأسر الشهداء والأسرى. من جهة أخرى، سمحت آلية المقاصة والفاتورة الموحدة إلى تهرب إسرائيل من الالتزامات المالية تجاه السلطة الوطنية من خلال الثغرات المختلفة في الآلية فيما بات يعرف في الأدبيات بـ«تسرب الإيرادات الفلسطينية». وقد قدرت الدراسات هذه التسريبات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني تتراوح بين ٥٪ و ٢٣٪ (دراسات مختلفة: تقارير البنك الدولي والمؤسسات الأممية، ومعهد ماس: مسيف - ٢٠١٥، عبد الرازق، ٢٠١٦، شعبان - ١٩٩٦). من جهة أخرى، فإن استمرار السيطرة المطلقة للاحتلال على الحدود الفلسطينية حرم الاقتصاد الفلسطيني من إمكانية تطوير علاقاته مع الاقتصادات العربية إلا بالقدر الذي يسمح به الاحتلال.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل ما زالت تستخدم بنود الاتفاق الاقتصادي في إعاقه عمليات التصدير والاستيراد من وإلى الاقتصاد الفلسطيني المضطر لاستخدام الموانئ الاسرائيلية والمضطر للحصول على أذونات الاحتلال لنقل البضائع. كما أن الاسرائيلي يستخدم ما يعرف بالفحوصات الأمنية أو البيئية (التي سمح بها الاتفاق) في تعطيل حركة البضائع الفلسطينية لدرجة أنها تؤدي إلى تفلها وإلى عدم وصولها إلى مستورديها في الوقت المحدد وبالصلاحية المطلوبة.
- عانى الاقتصاد الفلسطيني من الإغلاقات المتكررة التي فرضتها سلطات الاحتلال منذ الانتفاضة الأولى وخصوصا خلال الانتفاضة الثانية (بدأت عام ٢٠٠٠) وبعدها. وقد أثرت هذه السياسة على هيكليّة الاقتصاد

الفلسطيني وعلى سوق العمل الفلسطيني واعتماده على الاقتصاد الاسرائيلي.

- المناطق أ و ب و ج: قسمت الاتفاقيات السياسية مناطق الضفة الغربية إلى مناطق نفوذ فلسطينية وإسرائيلية. فمناطق أ وتشكل ١٨٪ من أراضي الضفة الغربية تقع تحت السيطرة الكاملة (أمنية ومدنية) للسلطة الوطنية الفلسطينية، بينما وضعت المنطقة ج تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة (أمنية ومدنية) وقد شكلت ٦١٪ من الضفة الغربية. أما المنطقة ب (وتشكل ٢١٪ من مساحة الضفة الغربية) فهي منطقة يتقاسم فيها الاحتلال السيطرة (أمنية) مع السلطة الفلسطينية (الجوانب المدنية). وقد أدى هذا التقسيم إلى قيود شديدة على قدرة السلطة الفلسطينية في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية أو تطوير البنية التحتية. وقد قدرت تقارير البنك الدولي الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني بسبب إغلاق إسرائيل للمنطقة ج بحوالي ٣,٤ مليار دولار سنوياً، وهو ما يعادل ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني للعام ٢٠١٣ (البنك الدولي، ٢٠١٤).
- استمرت الأنشطة الاستيطانية الصهيونية في اجتياح المناطق الفلسطينية وتطورت كما ونوعاً وبخطى متسارعة وخاصة بعد اتفاقية أوسلو. فارتفع مساحة الأراضي المصادرة إلى ما يزيد عن ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية والقدس. وزاد عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس على ٥٠٠ ألف مستوطن في العام ٢٠٠٩ (UNCTAD، ٢٠١٢) وقفز العدد إلى حوالي ٨٣٤ ألف في أيلول من العام ٢٠١٨ (مركز أبحاث الأراضي، ٢٠١٨). بالإضافة إلى ذلك، فإن بناء الجدار العنصري العازل على أراضي الضفة الغربية فاقم من نسبة الأراضي الفلسطينية المعطلة عن الاستخدام والتي فصلت خلف الجدار وبين الخط الأخضر، وحرّم الفلسطينيين من إمكانية الوصول إلى هذه الأراضي إلا بتصاريح خاصة وفي مواسم محددة من السنة. وقد أثر ذلك على الزراعة وأنماطها وإنتاجها في هذه المناطق.
- انسحبت إسرائيل من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥ تحت ضغط المقاومة الفلسطينية التي جعلت تكلفة الاحتلال هناك أعلى من مردوده. ولكنها فرضت طوقاً وحصاراً على قطاع غزة وقيدت حركة البضائع والبشر من وإلى القطاع. وقامت إسرائيل بتشديد الحصار على القطاع في أعقاب انتخابات العام ٢٠٠٦ والتي نتج عنها فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وتشكيلها الحكومة الفلسطينية. فمنعت حركة البضائع والناس، إلا في حدود ضيقة جداً تتعلق بالقضايا الإنسانية الضيقة، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير في قطاع غزة حيث توقف الكثير من الأعمال عن الإنتاج بسبب منع دخول المواد الخام اللازمة ومنع تصدير المنتجات من القطاع إلى الضفة الغربية أو العالم الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، فرضت إسرائيل منطقة عازلة داخل قطاع غزة امتدت إلى ٢٠ كم وبعرض أو عمق يتراوح بين ٣٠٠ م و ١٥٠٠ م، وأصبح أكثر من ٣٥٪ من الأراضي الزراعية في قطاع غزة مغلقاً ولا يستطيع أصحابها الوصول إليها، وحرّموا من إمكانية استغلالها في الزراعة أو البناء أو أي شيء آخر. الأمر الذي أدى إلى تراجع القطاع الزراعي هناك من حيث دوره في الإنتاج والتشغيل (مركز الميزان لحقوق الإنسان، ٢٠١٢).
- ونتيجة لذلك تفاقم الوضع الإنساني في قطاع غزة، حيث وصلت معدلات البطالة إلى ٥٢٪ وأعلى ووصلت

معدلات الفقر إلى معدلات قياسية وغير مسبقة (حوالي ٧٥٪ من السكان تحت خط الفقر) وغالبية أعلى من ذلك تلقت مساعدات إنسانية من جهات مختلفة لتمكين من مواصلة الحياة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٩، و مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في الأراضي الفلسطينية، ٢٠١٩).

- بالإضافة إلى ذلك شنت قوات الاحتلال الصهيوني حروبا عدة على غزة منذ العام ٢٠٠٦ (العام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤) أدت إلى دمار هائل في البنى التحتية والفوقية والمؤسسات والمنشآت الخاصة والعامة والآلاف من المساكن والمدارس والمصانع والمزارع ومقتل الآلاف من الشهداء وجرح عشرات الآلاف من الناس.

٢- أدوات السياسة الاقتصادية: المتاح والقيود

تتكون أدوات السياسة الاقتصادية لأي دولة من البيئة القانونية والاستثمارية والأدوات الخاصة بالسياسة المالية وتلك المتعلقة بالسياسة النقدية، بالإضافة إلى أدوات السياسة التجارية. وتعتبر السياسة الاقتصادية الفلسطينية حالة خاصة كما هو الحال في الشأن الفلسطيني في كل شيء. حيث أنها تعاني من مجموعة من القيود والمحددات الخارجية الخاصة بالإضافة إلى القيود الداخلية.

يعتبر الاحتلال الإسرائيلي وتحكمه بالموارد الفلسطينية والحدود الدولية للاقتصاد الفلسطيني وباعتدائه المتكررة المتمثلة بالحصار والاستيطان واستباحة مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية والعقوبات الجماعية والانتهاكات المتكررة والممنهجة لحقوق الإنسان الفلسطيني أهم المحددات الخارجية لإمكانية رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الفلسطينية.

ويعتبر البعض (عبد الرزاق، ٢٠١٦) مساعدات الدول المانحة التي رافقت التفاهات السياسية والاقتصادية من المحددات الخارجية التي تقيد السياسات الاقتصادية الفلسطينية وخاصة السياسة المالية، حيث أن الدول المانحة استخدمت هذه الأموال للتأثير على توجهات السياسة الاقتصادية للسلطة الوطنية بل إنها شاركت في الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية للقبول بتقديم تنازلات سياسية أو العودة إلى المفاوضات (عند تعليقها). كما أن بعض الدول المانحة تملّي توجهات تنموية بحسب رؤيتها وبعضها الآخر يقوم على إعداد وتنفيذ برامج الانفاق الخاصة به وكثير من الأموال التي تنفقها بعض هذه الدول لا يمر عبر الموازنة الفلسطينية أي أنه لا يصل إلى الخزينة الفلسطينية ولا تتحكم فيه وزارة المالية أو أي هيئة فلسطينية رسمية.

من جهة أخرى، تشكل اتفاقية أوسلو وتوابعها واتفاق باريس الاقتصادي والموقعة بين م ت ف وحكومة إسرائيل الإطار العام لحدود السياسات الاقتصادية التي تدخل ضمن الصلاحيات الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية سواء كانت سياسة مالية أو نقدية أو تجارية أو العلاقات الاقتصادية التي يمكن للسلطة الفلسطينية إقامتها مع العالم. حيث أن اتفاق باريس يعتبر مهيما على تلك الاتفاقيات.

أما بالنسبة للقيود الداخلية، فهي حالياً (٢٠١٩) تعتبر مشابهة للقيود التي تعاني منها السياسات الاقتصادية للدول النامية: نقص الموارد الاقتصادية والوقوع في فخ الدائرة المفرغة للحالة التنموية حيث الحاجة لتحقيق التنمية لمعالجة المشاكل الاقتصادية وعلى رأسها الفقر والتخلف والحاجة لمعالجة الفقر والتنمية البشرية للخروج من الحالة التنموية الراهنة المتخلفة. بالإضافة إلى ذلك، وقد يسبقها في الأهمية، فإن انتشار الفساد الإداري والمالي وغياب المعايير والأسس العلمية للتعيين والترقية في الوظيفة العمومية (وإلى حد ما في القطاع الخاص) يشكل عقبة كأداء في وجه عملية التخطيط والإعداد والتنفيذ للسياسات الاقتصادية والتنموية.

نقص الموارد الاقتصادية؛

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من ضعف الموارد الاقتصادية بسبب سيطرة الاحتلال عليها من جهة، ومن جهة أخرى لم يحظ الاقتصاد الفلسطيني بالجهود الاستكشافية المناسبة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية. فالاحتلال الإسرائيلي ما زال يسيطر على الأرض وما في بطنها والجو والبحر ويقوم باستغلالها بصورة مباشرة وغير مباشرة حارماً الاقتصاد الفلسطيني منها. وعلى الرغم من الاتفاقات والتفاهات، إلا أن الاستيطان ومصادرة الأراضي ما زالت مستمرة وبتسارع كبير مقارنة مع الفترة التي سبقت أو سلو. كما أن موضوع المياه أجلتها الاتفاقات المرحلية، والتي باتت دائمة، وتستغل إسرائيل ذلك، فتعمل بكل الطرق على استخراج المياه الفلسطينية الجوفية (الضفة وغزة) من خلال حفر الآبار العميقة واستغلال الطبوغرافيا الجوفية للأراضي الفلسطينية. كما أن الأجواء الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مستباحة بمجالاتها المختلفة: الطيران والموجات المتنوعة وغيرها. كما أن الاحتلال ما زال يسيطر على القطاعات البحرية بما فيها من ثروات ويمنع السلطة الوطنية من استغلالها لخدمة الاقتصاد الوطني. فأملاح البحر الميت كلها تحت السيطرة الإسرائيلية ولا يحصل الاقتصاد الفلسطيني على أي منها رغم وجود جزء من البحر الميت ضمن الأراضي الفلسطينية التي من المفروض أن تقع ضمن أراضي السلطة الفلسطينية. وكذلك فإن الخامات النفطية والغاز التي يحتويها البحر الأبيض المتوسط قبالة سواحل قطاع غزة ما زالت معطلة ومرهونة بالموافقة الإسرائيلية في مراحل الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع.

الحلقة التنموية المفرغة؛

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال السنة بينما تعرف التنمية بأنه الارتقاء في الهيكلية الاقتصادية (والاجتماعية والسياسية والقانونية و...) للارتقاء بالاقتصاد الكلي لتحقيق أهداف المجتمع. وبذلك يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي في فترة ما دون تحقيق التنمية ودون تحقيق أهداف المجتمع كتحقيق التشغيل الكامل والتنمية البشرية والاكتفاء الذاتي أو الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والتنمية السياسية (الديموقراطية والحريات و...) وغيرها.
- تسقط الدول النامية في شرك تدخل الحكومة في الاقتصاد بصورة غير مخططة وغير علمية بالتركيز على

الإنفاق ضمن حكم غير رشيد وضمن استبداد قائم على الفساد المقنن، وقد يحقق من خلال ذلك نمووا عاما في النشاط الاقتصادي ولكن من خلال خدمة مصالح ضيقة لفئات معينة ومن خلال الفرق في الديون الخارجية. وغالبا ما ينجم عن ذلك ثراء فئات قليلة وارتفاع غنى الأغنياء وتفاقم فقر الفقراء وتراجع التعليم والصحة العاميين (للفقراء) لصالح نظام تعليم ونظام صحي موازيين (للأغنياء). وتكون الأنظمة الضريبية انكفاثية (Regressive) أي أن الفئات الغنية تتحمل عبئا ضريبيا أقل من ذلك الذي تتحمله الفئات الفقيرة والمهمشة. وتقوم هذه الدول في العادة بمعالجة الفقر معالجة إغاثية وليس معالجة تنموية. ومن هنا تكون الحلقة التنموية المفرغة: فمعالجة الفقر والبطالة والتخلف بحاجة إلى التنمية الشاملة العلمية التخطيطية وتحقيق التنمية يتطلب المعالجة التنموية للفقر والقضايا الاجتماعية.

• تعاني السلطة الوطنية الفلسطينية من الحلقة التنموية المفرغة:

« بحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الجهاز المركزي، ٢٠١٨)، يعاني المجتمع الفلسطيني من انتشار الفقر بأنواعه المختلفة. فقد وصلت نسبة الفلسطينيين الذين هم تحت خط الفقر في العام ٢٠١٧ إلى ٢٩,٢٪، ووصلت نسبة الذين هم تحت خط الفقر المدقع ١٦,٨٪. وكان الفقر في قطاع غزة في العام ٢٠١٧ (٥٣٪) أعلى بكثير منه في الضفة الغربية (١٣,٩٪)، وساهم قطاع غزة بحوالي ٧١٪ من الفقراء الفلسطينيين في العام ٢٠١٧ بينما ساهمت الضفة الغربية بحوالي ٢٩٪ منهم. وكن الفقر المدقع في قطاع غزة (٣٣,٤٪) أيضا أعلى منه في الضفة الغربية (٥,٨٪).

« وبالرغم من تراجع مؤشرات الفقر في الضفة الغربية عبر السنين، إلا أنها تفاقمت في قطاع غزة.

« تدهورت مؤشرات التنمية الفلسطينية على الأصعدة المختلفة من قبيل الأمن الغذائي ومن قبيل مساهمة القطاعات الانتاجية في الانتاج الإجمالي كما بينا في فقرات سابقة.

« ومما يفاقم من الوضع اعتماد دخل الأسرة الفلسطينية بشكل كبير على الوظيفة في القطاع العام والرواتب الحكومية. حيث أن ما يزيد على ٦٨٠ ألف فلسطيني يعتمدون مباشرة على رواتب الحكومة، بالإضافة إلى آلاف آخرين يعتمدون على النشاط الاقتصادي الذي تحدثه هذه الرواتب. وبذلك تعاني الأسر الفلسطينية من عدم الاستقرار في المستوى المعيشي اعتمادا على استقرار تدفق الرواتب. وإذا كان هناك انتظام نسبي لرواتب الموظفين في الضفة الغربية (ليس في الفترة الحالية والتي بدأت منذ آذار ٢٠١٩، حيث إسرائيل تحتجز أموال المقاصة الفلسطينية والتي تشكل عماد الموازنة الجارية الفلسطينية مما اضطر الحكومة للاقتراض ودفع نسبة ٥٠٪ من الرواتب)، فإن الرواتب في قطاع غزة لم تكتمل ولم تنتظم منذ العام ٢٠٠٦ حيث أحكمت إسرائيل حصارها على القطاع. وفاقم الوضع في قطاع غزة قيام السلطة الفلسطينية بقطع رواتب الآلاف من سكان القطاع في العام ٢٠١٧ ضمن حزمة

٤ يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خط الفقر للعام ٢٠١٧ بمبلغ ٢٤٧٠ شيكلا شهريا لأسرة من ٥ أفراد (أي أسرة تنفق أقل من هذا المبلغ شهريا تكون فقيرة). كما يعرف الجهاز خط الفقر المدقع للعام نفسه بمبلغ ١٩٧٤ شيكلا شهريا لأسرة من ٥ أفراد (أي أسرة تنفق أقل من هذا المبلغ شهريا تعاني من الفقر المدقع).

من العقوبات التي فرضها الرئيس الفلسطيني على قطاع غزة «ضغطاً على حماس» للتنازل عن موقفها في موضوع «المصالحة».

الفساد في الأراضي الفلسطينية

- تشير المسوح الخاصة واستطلاعات الرأي وتقارير المؤسسات المعنية بحقوق الانسان وتعزيز الشفافية والمساءلة والديموقراطية والحكم الرشيد إلى انتشار الفساد في المؤسسات العامة الفلسطينية بأنواعه المختلفة (المالي والإداري والسياسي والاجتماعي والقضائي والاختلاس والرشوة والمحابة والتمييز بين المواطنين وإهدار المال العام والتدخل في أجهزة القضاء والرقابة والتأثير في الصحافة والتدخل في الإعلام وعرقلة العملية الديمقراطية والعمل النقابي واستخدام التوظيف العام في استقطاب الولاءات السياسية والحزبية والتدخل بين الحزب الحاكم والسلطة وخضوع الأجهزة المختلفة لأصحاب المصالح وتدخل الأجهزة الأمنية في الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقضاء...).
- أشارت تقارير مؤسسة أمان ٢٠٧ إلى أن ٢٩٪ من الفلسطينيين يعتبرون الفساد المشكلة الثانية التي يتوجب حلها (بعد الأزمات الاقتصادية). وتباينت النتيجة في قطاع غزة (كان الفساد هناك ثالثاً ب ١٧٪ بعد الانقسام والأزمات الاقتصادية) عنها في الضفة الغربية (حيث اعتبر ٣٢٪ الفساد المشكلة الأساسية). كما أشارت التقارير عن استشرء استخدام الوساطة، حيث اعتبر ٧١٪ من المستطلعين أنها تساعد على الحصول على الخدمة العامة أو «الحفاظ على حقوقهم».
- فساد السلطة الفلسطينية نظاماً متجدد. ولعل العامل الأساسي في إعادة إنتاج فساد نظام الحكم الفلسطيني واستدامته هو «التفيع» ويتجذر التفيع في فلسطين في القيم الاجتماعية المتمثلة في القرابة والروابط الأسرية التي تستمد شكلها من السياسة الحزبية. وتمنح هذه الروابط الاجتماعية والسياسية النخبة الحاكمة أداة استراتيجية للسيطرة على القواعد الشعبية وتوسيع شبكة مؤيديها من خلال إعادة توزيع الموارد العامة بهدف شراء الولاءات السياسية، وهذا بدوره يساعد النخبة الحاكمة في المحافظة على الوضع الراهن وعلى هيمنتها على الأصول السياسية والاقتصادية.
- وعلى سبيل المثال، استخدمت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية صندوق الصمود في عقد الثمانينات في الأرض الفلسطينية المحتلة - الذي كان يمر رسمياً من خلال اللجنة الفلسطينية-الأردنية المشتركة - لمكافحة أنصارها وإقصاء الآخرين. شجّع هذا النهج على التلاعب والاحتكار وأفضى إلى ممارسات فاسدة وتكرار في مشاريع التنمية. وساهم أيضاً في اتساع شبكات المتفعين لخدمة مشاريع حركة فتح ومشاريع السياسة الأردنية. وفي حين كان الهدف المعلن لصندوق الصمود دعم قطاعات التعليم والزراعة والصحة والإسكان، كان المستفيدون الرئيسيون «كبار الملاك في وادي الأردن، والصناعيين، وموظفي الخدمة المدنية الأردنيين (في الضفة الغربية)، وجماعات مهنية حصل أعضاءها على قروض اسكان سخية» (Tamari, ٢٠٠٤).

- تكسب السلطة الفلسطينية ولأء الجماهير بتوفير فرص الحصول على الموارد الاقتصادية إلى حد كبير، وليس من خلال إقناعهم ببرامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى وجه التحديد، ظل القطاع العام الضخم في السلطة الفلسطينية أداة حيوية لخلق التبعية واكتساب الولاءات. وقد ساهم ذلك في مؤسسة الفساد في القطاع العام التابع للسلطة الفلسطينية. بل إنصبَّ في مصلحة الحكومة الإسرائيلية، التي كانت ترمي من وراء توقيع اتفاقات أوسلو إلى إنشاء دولة متفعمة تتحكم بها إسرائيل من خلال الريوع المصروفة للسلطة الفلسطينية من المانحين الدوليين، بالإضافة إلى استراتيجيتها القائمة على التفتيت الجغرافي والاحتواء. (Khan, Giacaman and Amundsen, ٢٠٠٤)
- شهد العام ٢٠١٧ ضم في ثياها توجها عاما من قبل الحكومة الفلسطينية الى تعزيز دور الشفافية من خلال تبني الحكومة «اجندة السياسات الوطنية، المواطن اولا: ٢٠١٧ - ٢٠٢٢» وهي وثيقة توضح الاطار العام ولا تحدد السياسات التفصيلية والاجراءات العملية، حيث اعتمدت مبدئي الشفافية والمساءلة في ترشيد وادارة المال العام والشأن العام الفلسطيني.
- أسست السلطة الفلسطينية في العام ٢٠١٠ هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية لجملة أسباب منها الاستجابة للاستياء الشعبي. والهيئة مكلفة باستقبال شكاوى الجمهور، وضمان التعامل مع قضايا الفساد بسرعة وفاعلية. ورغم أن الهيئة توصف بأنها مستقلة، مالياً وإدارياً، فإن رئيسها معين بموجب مرسوم رئاسي، والعديد من أعضاء مجلسها الاستشاري سبق أن شغلوا مناصب رسمية كوزراء وسفراء ومستشارين للرئيس. ورغم أن بعض قضايا الفساد أُحيلت إلى القضاء، فإن التحقيقات اتسمت بالانتقائية بحسب التقارير الصحفية والمقابلات التي أجراها الكاتب. وعلاوة على ذلك، تشير الاستطلاعات إلى أن الرأي العام أخذ يفقد الثقة في الهيئة بوتيرة متنامية، ويعتقد بأن الرئاسة والأجهزة الأمنية والأحزاب السياسية تتدخل في عملها بانتظام (امان، ٢٠١٤).

الفرص السياسية المتاحة للسلطة الوطنية الفلسطينية

- وبالرغم من هذه القيود والمعوقات، إلا أن السلطة الوطنية الفلسطينية لديها فرص مهمة وإمكانيات للتعامل معها وتجاوز جزء من آثارها. بل ويمكنها التخلص من الالتزام بالاتفاقات المجحفة، حيث وفرت سلطات الاحتلال فرصا مهمة للسلطة الوطنية الفلسطينية للتوصل من الاتفاقات والتفاهات التي قيدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية:
- الاتفاقات السياسية (أوسلو وتوابعها) والاقتصادية (باريس) حملت طابعاً مؤقتاً منصوح عليه في مقدماتها ومتونها. فقد كان من المفروض أن ينتهي العمل بهذه الاتفاقات في العام ١٩٩٩ والانتقال منها إلى اتفاقات ما سمي ب«اتفاقات الوضع الدائم». وبالرغم من انتهاء هذه الفترة منذ زمن طويل، إلا أن السلطة الوطنية الفلسطينية ما زالت ملتزمة بأوسلو وباريس وتوابعها وتطبقها بالرغم من الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل

لهذه الاتفاقات.

- بعض التفاهات نصت على خطوات تبادلية يقوم بها الطرفان وخاصة بعد العام ٢٠٠٢، من قبيل التنسيق الأمني وتجميد الاستيطان والامتناع عن تنفيذ عمليات أمنية إسرائيلية في مناطق تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، واتخاذ إجراءات ضد الذين يحرضون على العنف ومنع الأفراد والجماعات من استعمال المناطق التي تحت سيطرتهم لأعمال عنف تجاه الآخر، ومنع المستوطنين من «هدم وتدمير المنازل والطرق وإتلاف واقتلاع الأشجار»... وفي حين لم تقم إسرائيل بتنفيذ البنود المتعلقة بها، نفذت السلطة الفلسطينية التزاماتها وما زالت متمسكة بذلك، وتستمر في الالتزام بذلك رغم قرارات المجلسين المركزي والوطني في السنوات الأخيرة بوقف التنسيق الأمني وإعادة النظر في العلاقة مع الاحتلال.
- أعلنت إسرائيل مرارا وعلى لسان قادة مسؤولين، «موت اتفاق أوسلو» كما خرقت الحكومة الإسرائيلية الاتفاقات السياسية والاقتصادية عشرات المرات منذ توقيعها وبعد انتهاء المرحلة الانتقالية. وبالرغم من قيام المؤسسات «التمثيلية» الفلسطينية في الآونة الأخيرة باتخاذ قرارات مهمة تجاه إعادة صياغة العلاقة مع الاحتلال وإعادة النظر في الاتفاقيات، إلا أن القيادة الفلسطينية التنفيذية ما زالت (وبعد مرور سنوات على هذه القرارات وتكرار صدورها في مواسم مختلفة) تحافظ على هذه التفاهات وتقدها وتعتبر الالتزام بها منفصل عن مدى التزام الاحتلال بها أو مدى عدوانيته تجاه الشعب الفلسطيني وموارده وسيادته.
- من جهة أخرى، فإن ذات الاتفاقات منحت السلطة الفلسطينية أدوات لاستخدامها في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

البيئة القانونية في الاقتصاد الفلسطيني

تعتبر السلطات التشريعية من أهم الأدوات التي تملكها السلطة الوطنية الفلسطينية في تهيئة البيئة المناسبة للنشاط الاقتصادي عامة والاستثماري بشكل خاص. وهي أيضا من الأدوات الأهم للمساعدة في سن القوانين التي تنفذ الرؤية الاستراتيجية لصانع السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وقد استغلت السلطة الوطنية الفلسطينية هذه الإمكانية بشكل مكثف مصدرة المئات من القوانين المتعلقة بالمجالات المختلفة ومنها الاقتصادية والاجتماعية. وقد تمت عملية إصدار القوانين والتشريعات خلال مرحلتين:

الأولى: وجود مجلس تشريعي منتخب وفاعل خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٧، حيث اتبعت الآلية التشريعية الدستورية بخطواتها ومراحلها المختلفة. وصدر عنها مجموعة من القوانين في المجالات المختلفة، وقد أخذ على هذه المرحلة ما يلي:

- لم تتجح في توحيد البيئة القانونية في إقليمي السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة).
- لم تتجح في اعتماد أو إلزام السلطة التنفيذية باعتماد أهداف استراتيجية عامة تعزز الصمود في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته وإنما تصرفت وكأن مرحلة التحرر الوطني قد انتهت وأن المرحلة كانت بناء

دولة. وبالتالي جاءت القوانين المختلفة بدون ناظم محوري يشدها ببعضها البعض. فالقوانين الاقتصادية خدمت فكرة الاقتصاد الرأسمالي الحر دون توفر مقوماته وفي ظل العلاقات والاتفاقات الاقتصادية والسياسية المجحفة مع الاحتلال .

- أنها وبالرغم من الإنجازات التي سجلتها كما ونوعا، إلا أنها لم تتجح في تثبيت ثقافة المشاركة الشعبية في العملية التشريعية لإقرار القوانين.

الثانية: وجود مجلس تشريعي منتخب ولكنه معطل خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٨، حيث سيطر رئيس السلطة الوطنية (وحكومته) على العملية التشريعية وأصدر المئات من القوانين على شكل ما يعرف بـ «قرار بقانون» بذريعة غياب المجلس التشريعي وتطبيق البند من الدستور الذي يخول الرئيس بإصدار قرارات بقوانين في حال عدم انعقاد أو سلب ووجود صفة الاستعجال على الموضوع المعني. وقد أكد فقهاء القانون الدستوري على غياب صفة الاستعجال في الغالبية العظمى من القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي صدرت على شكل قرار بقانون. واتصفت هذه المرحلة بالانقسام السياسي، بالإضافة إلى الانقسام الجغرافي والانقسام في الإدارة العامة السائدين منذ نشأة السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤. وبالإضافة إلى كونه الخطر الأكبر على القضية الفلسطينية منذ أو سلب بضرب عصبها المتين المتمثل بالوحدة الوطنية، فإن الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة أدى إلى تعميق الهوة في البيئة القانونية بين الإقليمين الفلسطينيين والتي كانت المرحلة الأولى من التشريعات قد اعتبر إنهاءها هدفا إستراتيجيا للسلطة التشريعية. فالقرارات بقوانين التي أصدرها الرئيس لم تطبق في قطاع غزة (بل لم يكن من أهدافها التطبيق في قطاع غزة) واستمر «المجلس التشريعي» في قطاع غزة بالعمل رغم تعطله في الضفة الغربية. وأصدر (بالنواب الحضور وخاصة نواب كتلة التغيير والإصلاح) مجموعة من القوانين لإدارة الحياة وضبطها في قطاع غزة بآلية اختلف على دستوريته المختصون والسياسيون.

ومن أهم المآخذ على آلية القرار بقانون التي اعتمدت في التشريع الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة (أكثر من عقد كامل):

- أنها تكون أكثر عرضة للتأثر بضغط مجموعات المصالح من خلال التأثير على مصالح صانعي القرار أو مستشاريه المقربين. وباستعراض سريع لمجموعة القرارات بقوانين المتعلقة بالاقتصاد وجد الباحثون أنها كانت تخدم مصالح قطاع الأعمال والكبار منهم، بالإضافة إلى التساوق مع المتطلبات الدولية في مجالات مختلفة وخاصة ما يتعلق بمحاربة «الإرهاب». (قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديراته في سنوات مختلفة) وهذا الأخير قد يكون على تناقض مباشر مع فكرة تعزيز الصمود ومعالجة مشاكل الفقر والتخلف الاقتصادي. وكذلك، حتى الآن لم يصدر قانون فلسطيني يواجه الممارسات الاحتكارية أو قانونا اقتصاديا أو اجتماعيا يحمي الفئات المهمشة من توغل القوى الرأسمالية للاقتصاد الحر الذي تم اعتماده في الدستور.

- أنها بعيدة عن متطلبات التشريع القائمة على النقاش العام للقوانين ومشاركة الفئات المتأثرة بالقوانين (سلبا وإيجابا) في صياغتها وتوضيحها حتى يفهمها العامة ويدعموها. وتجربة قانون الضمان الاجتماعي

وما رافقه من معارضة جماهيرية واسعة من كل الفئات (المستفيدة والمتضررة) مثال حي على فشل آلية القرارات بقوانين.

أدوات السياسة المالية

تشمل أدوات السياسة المالية تلك التي تتعلق بجانب الإيرادات الحكومية وخاصة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتلك المتعلقة بجانب النفقات الحكومية وتركيباتها الهيكلية.

تضع اتفاقية باريس الاقتصادية قيوداً على أدوات السياسة المالية المتاحة للسلطة الفلسطينية:

- تفرض الاتفاقية على السلطة الوطنية الفلسطينية الالتزام بالنظام الجمركي الإسرائيلي فيما يخص التجارة الخارجية الفلسطينية ضمن الغلاف الجمركي الذي أقامته الاتفاقية بين الاقتصاديين.
 - تحدد الاتفاقية معدلات ضريبية القيمة المضافة في الاقتصاد الفلسطيني بحيث لا تقل عنها في الاقتصاد الإسرائيلي بأكثر من نقطتين مئويتين.
 - تلزم الاتفاقية الجانب الفلسطيني بمعدلات الضريبة غير المباشرة الأخرى المعتمدة في الاقتصاد الإسرائيلي.
 - تمنح الاتفاقية السلطة الفلسطينية الحرية الكاملة في تحديد معدلات ضريبة الدخل وضريبة الأرباح (الضرائب المباشرة) أو ضريبة الأملاك.
 - لا تتدخل الاتفاقية في الأدوات الإنفاقية من السياسة المالية. بإمكان السلطة تحديد وتعديل معدلات الانفاق على المجالات المختلفة بما تراه يخدم المصلحة الاقتصادية الفلسطينية. فبنود النفقات الجارية وأوزانها هي من الأدوات التي تستطيع الحكومة من خلالها تنفيذ السياسة المالية وخاصة بأهدافها الاجتماعية.
- تشير الدراسات إلى تقصير السلطة الفلسطينية في استغلال الثغرات التي تسمح بها اتفاقية باريس حيث هناك من المرونة في النظام الضريبي الإسرائيلي ما يمكن السياسة المالية الفلسطينية الاستفادة منها دون مخالفة اتفاق باريس الاقتصادي (عبد الرزاق، ٢٠١٦). كما أن السياسة المالية الفلسطينية بداية عهد السلطة الوطنية اعتمدت التوظيف العام كأداة في معالجة البطالة وضمان التدفق المالي في سوق البضائع الفلسطيني للمحافظة على مستويات دخل ومعيشة مناسبة. وتحت ضغط المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة ولقصور في النظرة التنموية ابتعدت السلطة عن تبني «دولة أو حكومة الرفاه» واكتفت بتملك تجارة السلع الرئيسية وحكها عليها (البتروال والاسمنت والحديد والسجائر) لضمان تحصيل العائدات الضريبية منها.

نتيجة لهذه السياسات وجدت السلطة الفلسطينية نفسها Trapped في موازنة جانبها الإنفاقي يكاد يكون جامداً حيث تحظى النفقات الأمنية على ما متوسطه ثلث النفقات العامة الجارية، بينما تحظى الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والدعم الاجتماعي) مجتمعة على ما يقارب الثلث (أكثر من ذلك في السنوات الأخيرة نتيجة لتخصيص أعلى ولكن أيضاً لإعادة تعريف بعض البنود لتخرج من التصنيف الأمني وتدخل التصنيف الاجتماعي) ° بينما تحظى بقية البنود بالثلث الثالث. فبالرغم من التوصيات المتكررة بضرورة تقليص الإنفاق الأمني وزيادة

٥ فقد وصلت نسبة الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية) حوالي ٣٩٪ من النفقات الجارية، بينما بلغت النفقات الأمنية ممثلة بوزارة الداخلية والأمن الوطني حوالي ٢٦٪، (وهذا الرقم لا يشمل النفقات الأمنية التي تتم من خلال موازنة الرئيس (حرس الرئاسة وجهاز المخابرات العامة و...)).

الانفاق الاجتماعي، إلا أن السلطة لم تستطع (أو أنها لم ترد) تحقيق نجاحات خاصة في هذا المجال. كذلك الأمر بالنسبة للتوصيات بتقليص فاتورة الرواتب من خلال تقليص العاملين في الوظيفة الحكومية من خلال تقليص البطالة المقنعة العالية التي تعاني منها المرافق الحكومية المختلفة باستثناء التعليم والصحة، ومن خلال إعادة توزيعهم بين القطاعات المختلفة.

السياسة النقدية

جاءت نصوص اتفاق باريس الاقتصادي واضحة بخصوص الجانب النقدي والبنوك في الأراضي الفلسطينية. فقد تخصص الفصل الرابع من اتفاق باريس بالجانب النقدي من العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية. حيث تشكل في الأراضي الفلسطينية سلطة نقد تقوم بمهام البنك المركزي عدا إصدار النقد. فهي تقوم بالمراقبة والإشراف على البنوك لضمان السيولة والاستقرار ولضمان التزام البنوك بالتفاهات الدولية والقوانين الضابطة لحركة الأموال. وتشرف على ترخيص البنوك وإنشائها. وتسمح الاتفاقية لسلطة النقد الفلسطينية بأن تكون «مقرض الملاذ الأخير» للبنوك من خلال إنشاء عملية أو شبك خصم، وأن تحدد معدلات السيولة الإلزامية (معدلات الاحتياطي الإلزامي). وبالتالي، وبالرغم من محدودية تأثيرها واشتمالها لبعض المخاطر، إلا أن هذه تشكل أدوات للسياسة النقدية يمكنها أن تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني.

يرى البعض (حامد، ٢٠٠٥) أن غياب العملة الفلسطينية يحرم الاقتصاد الفلسطيني من السياسات النقدية التي يمتلكها البنك المركزي العادي في الدول ذات السيادة. ولكن نرى أنه وحتى يتم الاتفاق على إصدار العملة الفلسطينية والنظام الذي سيحكمها، يمكن لسلطة النقد استخدام المتاح من أدوات السياسة النقدية بالتنسيق مع وزارة المالية الفلسطينية للوصول إلى آلية لتكامل السياسات النقدية والمالية.

السياسة التجارية

قيد اتفاق باريس الاقتصادي والذي أقام اتحاداً جمركياً بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي السياسات التجارية بتلك التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية. فالنظام الجمركي ومعدلات الجمارك لدى السلطة الوطنية يجب أن تكون متماثلة مع نظيرتها الإسرائيلية (مع استثناءات محدودة جداً)^٦. كما أن اتفاق باريس حدد من قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على عقد الاتفاقيات الاقتصادية مع أطراف ثالثة بحيث اشترطت أن تكون هذه الأطراف الثالثة تقيم علاقات دبلوماسية وتجارية مع إسرائيل وأن توافق إسرائيل على الاتفاقيات. وبالرغم من ذلك، عقدت السلطة الوطنية الفلسطينية اتفاقيات تجارية مع أطراف عدة منها الاتحاد الأوروبي ومصر والأردن وبعض دول عربية أخرى واعتمدت عضواً في المنطقة العربية الحرة كما وقعت اتفاقاً تجارياً مع الولايات المتحدة وغيرها.

٦ تتعلق الاستثناءات بقوائم سلعية يمكن للسلطة استيرادها بنظام جمركي خاص بها كما تم استثناء الاسمنت والحديد (للبناء) والبتروك وخاصة في إمكانية الحصول عليها من الدول العربية كمنح أو بأسعار منخفضة بشرط أن تكون الكميات بحسب حاجة السوق الفلسطيني.

السيناريوهات الاقتصادية الفلسطينية المستقبلية

قبل الخوض في السيناريوهات الاقتصادية الفلسطينية المستقبلية نستعرض أهم السياسات الاقتصادية التي لا بد من انتهاجها من قبل الحكومة الفلسطينية لتحويل السلطة الفلسطينية إلى «دولة» تنموية ولمعالجة التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والتي تم استعراضها في الأجزاء السابقة.

مطلوب تغيير الاستراتيجية

لا شك أن المطلوب نظرة جديدة واستراتيجية جديدة وبرامج جديدة لإصلاح اقتصادي واضح المعالم يضع العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل في نصابها الصحيح: الصراع والصدام وأن إسرائيل لا تريد خيرا للقضية الفلسطينية ولا للاقتصاد الفلسطيني وإنما تريد القضاء على إمكانية الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني واستمرار تبعيته وخضوعه للاقتصاد الإسرائيلي.

• المطلوب أن تتبنى القيادة الفلسطينية نظرة واضحة تجاه المرحلة الحالية التي تمر بها القضية الفلسطينية وهي مرحلة احتلال (من نوع خاص) وبالتالي مرحلة صراع لتحقيق التحرر الوطني على كافة الأصعدة وعلى رأسها الاقتصاد. وهو تشخيص اعتمدته الباحثون الفلسطينيون بتخصصاتهم المختلفة وبمشاربهم السياسية المتنوعة منذ الانتفاضة الثانية على الأقل (٢٠٠١-٢٠٠٢)^٧. وهذا لا يتعارض بالضرورة مع استمرار البناء المؤسسي للدولة الموعودة وصيانتها. ولكن لا بد وأن تكون الأولوية للتحرر من سطوة الاحتلال سياسيا واقتصاديا.

• المطلوب أن تتبنى القيادة الفلسطينية نظرة استراتيجية جديدة لأهمية الوحدة الوطنية في مواجهة المخاطر التي تحدد بالقضية الفلسطينية وأهمية وجود مقاومة راشدة كورقة ضغط لدى القيادة الفلسطينية والتي يجب أن تكون ممثلة للشعب الفلسطيني بأكمله وتعمل على لم شمله وإعطائه الحق في نقاش القضايا الحيوية التي تتعلق بمصيره ومصير قضيته العادلة.

• ومن ذلك لا بد من الوعي لأهمية أن يكون الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة اقتصادا واحدا وسوقا واحدة. فالتكامل الاقتصادي والاجتماعي هو أهم مقومات الصمود في وجه الهجمة العاتية التي تقودها الولايات المتحدة مع الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وقضيته ومقدساته وأرضه.

• مطلوب وبشكل أساسي احترام وتأكيد التخصص والصلاحيات بين مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية بحيث ينتهي التداخل في الصلاحيات والذي يعيق الوصول إلى الأهداف العامة.

• المطلوب تبني الأهداف التالية^٨:

« تعزيز القدرات الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني وخاصة قطاعات الزراعة والصناعة والإنشاءات.

^٧ أنظر دراسات عبد الرزاق، (٢٠٠٣)، (٢٠١٦) و النقيب (٢٠٠٢) و النقيب عطياتي (٢٠٠٣)، ونصر (٢٠٠٣)، الخالدي (٢٠٠٢) والعبد (٢٠١٦)

^٨ سيجد المتابع للشأن التنموي الفلسطيني هذه الأهداف والمقترحات قد تكررت في الندوات والمؤتمرات والأبحاث (والتي بلغ عددها المئات) منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية (بل وقبل ذلك في الدراسات التحضيرية لقيام السلطة). وسيستمر الباحثون والتنمويون والسياسيون بمطالبة السلطة بتبني هذه الأهداف والبرامج آملين أن تقتنع السلطة بضرورة تبني مثل هذا النهج.

- « اعتماد استراتيجية بناء اقتصاد صمود ومقاومة.
- « تنويع الشركاء التجاريين وتقليص الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي في التجارة الدولية.
- « محاربة الفساد المالي والإداري والعمل الجاد للتحويل إلى «الدولة التنموية». لتصبح دولة قوية وكفوءة قادرة على تحقيق الأمن الداخلي وحماية الحقوق الأساسية للفوز بثقة الشعب ودعمه. بما في ذلك محاسبة الفاسدين في كافة المستويات.
- « معالجة الفقر معالجة تنموية بما في ذلك اعتماد ما يعرف بـ «الأمن الغذائي» كهدف أساسي في سبيل تحقيق ذلك.
- « الاهتمام بتطوير الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والضمان الاجتماعي) كأداة تنموية تحقق التنمية البشرية.
- « اعتماد سياسة تقشفية جادة للانفاق العام ولتقليص فاتورة الرواتب.
- لتحقيق الأهداف أعلاه لا بد من اعتماد سياسات وإجراءات وخطط فورية وقصيرة المدى وبعيدة المدى. حيث أنه لا يمكن معالجة التشوهات العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بشكل فوري بل يحتاج إلى وقت ليس بالقصير. وكذلك، فإن المطلوب في هذه البرامج أن تكون ضمن الصلاحيات التي تتمتع بها السلطة وهي ضيقة في بعض المجالات (كالسياسة النقدية والسياسة التجارية) ولكنها واسعة في مجالات أخرى (كالسياسة المالية والسياسة الاجتماعية والإصلاح الإداري والمالي). وإن أهم خطوة في مجال تحقيق الأهداف العامة تتمثل في وضع الخطط التفصيلية لذلك بحيث ينتج عنها برامج واقعية قابلة للتطبيق والاستمرار. فمثلاً، ليس مطلوباً (ولا يمكن في المدى المنظور) قطع العلاقة الاقتصادية مع الاقتصاد الإسرائيلي ولكن لا بد من وضع الخطة لتقليص هذه العلاقة بصورة تدريجية واعتماد ذلك كأحد أركان استراتيجية التعامل مع إسرائيل في أي تفاهات أو مفاوضات أو اتفاقات قادمة.
- وفيما يلي عرض لمقترحات لإجراءات وبرامج عملية واقعية تم اقتراحها من الكثير من الباحثين والمفكرين خلال السنوات السابقة:
- إعلان الالتزام بالوحدة الوطنية ودعوة الهيئة القيادية العليا للاجتماع لإقرار تنفيذ اتفاق بيروت ٢٠١٧، أو اتفاق القاهرة ٢٠١٧ أو اعتماد برنامج مسارات لاستعادة الوحدة الوطنية (برنامج الرزمة الواحدة الشاملة) وخاصة ما يتعلق بتشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها جميع القوى الفلسطينية والمستقلون ويكون برنامجها تنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية ٢٠١١ وما تلاه، والإشراف على إجراء انتخابات عامة شاملة خلال فترة لا تزيد عن السنة.
 - إلغاء كل الإجراءات التي اتخذت بحق قطاع غزة فوراً وتمهيداً لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية.
 - الالتزام باحترام وصيانة حقوق الإنسان الفلسطيني المعتمدة في المواثيق الدولية. ووقف الانتهاكات بكل أشكالها. بما في ذلك الحريات العامة والتنظيم والتجمع والتظاهر وحقوق المعاملة الكريمة بالعدالة وتكافؤ

الفرص في التعليم والصحة والتوظيف والمشاركة السياسية والاقتصادية. وعدم استخدام أي من هذه الحقوق كأداة ضغط أو ابتزاز لأي سبب كان.^٩

- مراجعة القوانين الاقتصادية والاجتماعية وخاصة القرارات بقوانين لتعديلها لإنشاء بيئة آمنة للأنشطة الاستثمارية والأعمال التجارية وتحقيق التوزيع العادل (الأكثر عدالة) للثروة وعوائد النمو:

« هناك حاجة لمراجعة القوانين التي صدرت بحجة محاربة «الإرهاب» و«تبييض الأموال» والتي أغلق بموجبها العديد من جمعيات العمل الخيري والتي كانت جزءا مهما من شبكة الأمان الاجتماعي الفلسطيني ودعم الصمود. وتشجيع العمل التطوعي والسماح للأحزاب والمنظمات غير الحكومية بالتنافس فيما بينها على توفير الخدمات المختلفة للفئات المهمشة دون تسييس أو ابتزاز وتوفير الحماية القانونية للعاملين فيها.

« لا بد من تعديل قوانين الضرائب الفلسطينية بحيث يصبح النظام الضريبي تصاعديا ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

١. تعديل قانون ضريبة الدخل وضريبة الأرباح واستحداث شريحة جديدة تدفع معدل ٢٥٪.
٢. تعديل آلية التعامل مع أصحاب المهن الحرة (الأطباء والمحامون والمهندسون والاستشاريون والحرفيون) والسائقين بحيث تصبح التزاماتهم الضريبية محققة للعدالة بينهم وبين المكافئين لهم من حيث الدخل.
٣. تعديل قانون ضريبة القيمة المضافة بما يتلاءم (على الأقل) مع التعديلات التي تمت على القانون الإسرائيلي من بعد أوسلو. وخاصة ما يتعلق بالإعفاءات وبما يعرف بالملف الصفري.
٤. تعديل الضرائب الجمركية بحيث يكون هناك تمييز بحسب طبيعة السلعة ومنشئها بما يخدم أهداف تنويع الشركاء التجاريين وتقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.
٥. تعديل القوانين المتعلقة بجرائم التهرب الضريبي بحيث تصبح العقوبات رادعة. حيث أن التهرب الضريبي يجب أن يكون في المدى المباشر قضية ذات أولوية فهو يصل إلى حوالي ٦٠٪ بحسب تقديرات العاملين في وزارة المالية وما لا يقل عن ٥٠٪ في تقدير معظم الباحثين. وبذلك يعتبر تقليص التهرب الضريبي مصدرا مهما لزيادة الإيرادات العامة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لمعالجة التهرب الضريبي، فلا بد من برنامج توعية لأهمية الالتزام بالواجبات الوطنية وخاصة دفع مستحقات الضريبة، وبرنامج تنموي يركز على تطوير الخدمات العامة وخاصة التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والتوزيع المناطقي العادل لهذه الخدمات بحيث يلمس المواطن العادي والمكلف الضريبي مردود ما يدفعه من ضرائب وأثر ذلك في نوعية الخدمات العامة التي يحصل عليها هو والعائلة.

٩ من قبيل قطع الرواتب عن الموظفين أو الأسرى أو النواب بسبب انتماءاتهم السياسية أو وقف مخصصات بعض الفصائل السياسية بسبب مواقفهم المعارضة لاتجاه السياسة العامة.

٦. لا بد من قوانين لمحاربة الاحتكار والممارسات الاحتكارية وتشجيع المنافسة السوقية مع ضبط

ومراقبة حالات الفشل السوقي وخاصة في مجالات معالجة الفقر وحماية الفئات المهمشة.

« ولا بد من تطوير قوانين الإيجارات وتشجيع الاستثمار والشركات.

• وضع خطط تهدف إلى تطوير الخدمات التعليمية والصحية وفق استراتيجية تقوم على تشجيع المنافسة مع القطاع الخاص وتطوير النوعية لتطوير راس المال البشري الفلسطيني الأمر الذي يؤدي إلى رفع الانتاجية وتخفيض الالتزامات الحكومية المالية تجاه قطاعي الصحة والتعليم (للفرد) في المدى الطويل. ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

« تعديل البرامج التعليمية بحيث تركز على المهارات اللغوية (خاصة العربية) والرياضيات والعلوم والثقافة الوطنية والمجتمعية.

« التركيز على المسار البحثي والتجريبي في المناهج الدراسية.

« تشجيع المؤسسات التعليمية الخاصة على التوسع في الخدمات واستيعاب أعداد أكبر من التلاميذ من خلال برامج تحفيزية تدرس بعناية بحيث تخفض الالتزامات الحكومية المالية تجاه التعليم في المدى البعيد. ستؤدي مثل هذه الاستراتيجية إلى تخفيض عدد التلاميذ (في المدارس الحكومية) في الصف ونسبتهم للمعلم ونسبتهم للمرشدين النفسيين والاجتماعيين. كما أن الحوافز التي تمنح للقطاع الخاص يجب أن تكون ضمن شروط تضمن النوعية وتضمن (من خلال اشتراط حد أقصى للأسعار) إمكانية وصول الطبقة الوسطى إلى هذه الخدمات. يجب أن تضمن هذه البرامج نوعية مميزة لمخرجات النظام التعليمي الخاص وتطوير مخرجات التعليم العام بشكل موازي. بحيث يصبح النظامان متنافسين ونتجنب الوقوع في مصيدة dichotomy (الانقسام) إلى نظامين تعليميين واحد للاغنياء وآخر للفقراء الذي وقعت فيه بعض الدول.

« التدخل (بصورة أنشط مما هو عليه الآن) لضبط الجودة في التعليم الجامعي الفلسطيني وربط اعتماد البرامج الجديدة والقائمة بمعايير الجودة التي تضمن الأداء المناسب لمخرجات التعليم الجامعي وملاءمة البرامج لحاجة المجتمع والاقتصاد الفلسطيني.

« التفاهم مع الجامعات الفلسطينية على تعديل ما يعرف بـ«التعليم الموازي» الذي أدى التوسع فيه إلى ظهور مؤشرات التدهور في نوعية الخريجين ونوعية البرامج المعروضة. فقد تأكل الاهتمام بالتحصيل العلمي عند الطلاب وتنازلت الجامعات عن الحدود الدنيا (رسمت غيرها) التي كانت معتمدة في القبول مما أدى إلى انخفاض المستوى العام للطلاب المقبولين ومتطلبات الأداء من جهة، وتعتمدت الجامعات رفع معدلات القبول للتعليم العادي في بعض البرامج للضغط باتجاه توجه الطلاب لبرنامج التعليم الموازي والذي لا يتيح فرصاً معقولة لتحويل الطالب من التعليم الموازي إلى العادي. هذه الإجراءات حرمت الفئات المهمشة من الوصول إلى البرامج التي يرغبون بها. يجب أن يبقى التعليم الخاص خارج المؤسسات التعليمية غير الهادفة للربح!

« تشجيع البرامج التعليمية المتوائمة مع احتياجات المجتمع الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية من قبيل: برامج أساليب التدريس في مجالات العلوم (تشكيلة من جميع التخصصات) حيث يتوجه خريجوها إلى مهنة التعليم وبكالوريوس التجارة الذي يزود الطالب بتشكيلة من التخصصات في العلوم الإدارية والمحاسبة بحيث يخدم متطلبات المنشآت الصغيرة والتي تشكل معظم منشآت الاقتصاد الفلسطيني. ويمكن الإبداع في برامج مشابهة في جميع التخصصات.

« تطوير التعليم المهني بحيث يكون أكثر جدية وتنظيم ممارسة المهن المختلفة باشتراط حد أدنى من التحصيل التأهيلي أو التدريبي مدعوما بالشهادات الرسمية. وأن يكون موجها لفئة من طلاب المرحلة الثانوية والذين تشير قدراتهم إلى عدم التمكن من الانخراط في التعليم الجامعي الأكاديمي أو عدم الرغبة (قبل تسربهم من النظام التعليمي) مثل مهن البناء المختلفة وأعمال الصيانة المختلفة للمباني والآلات والمعدات وأعمال الميكانيك وأعمال التمديدات الكهربائية والصحية وغيرها.

« تطوير البنية التحتية الصحية الفلسطينية بحيث تحقق:

١. تطوير نوعية الخدمات الصحية بحيث يتم الاستغناء عن الإحالة إلى النظام الصحي الإسرائيلي والأردني والمصري. حيث تشكل هذه الإحالات عبءا ماليا ضخما على نظام التأمين الصحي الحكومي وموازنة وزارة الصحة الفلسطينية كما أنها تعتبر بابا من أبواب الفساد المالي والإداري من خلال إساءة استخدام النظام بشكل عام. وقد حققت السلطة الوطنية إنجازا مهما في مجال تقليص الإحالة إلى خارج الأراضي الفلسطينية من خلال التعاقد مع القطاع الصحي الفلسطيني الخاص. إلا أن الأمر يتجه باتجاه الانفصام إلى قطاعين صحيين واحد «مميز» للأغنياء وآخر «حكومي» للفقراء. وعليه لا بد من تدارك الأمر وضبط جودة الخدمات الصحية الحكومية من خلال تطوير المرافق الحكومية وخاصة الكادر العامل فيها.

٢. استقطاب الكفاءات الطبية الفلسطينية المغتربة للعمل في المرافق الحكومية وتدريب الكوادر الفلسطينية التي تخرجها البرامج الجامعية الفلسطينية.

٣. تحقيق توزيع جغرافي عادل للمرافق الصحية بكافة المستويات وتخفيف الضغط عن المرافق الصحية في رام الله ونابلس.

٤. تطوير المرافق الصحية العامة المكملة للرعاية العلاجية من مختبرات وأشعة بأنواعها وصيديات والتي تعاني من ضغط كبير في الطلب عليها. الأمر الذي يضطر المريض إلى الانتظار أشهرا في بعض الأحيان أو الحصول على الخدمة من القطاع الخاص.

• وضع خطط إستراتيجية للإصلاح المالي والإداري بحيث تؤدي إلى:

« تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد من خلال تعزيز دور المؤسسات الرقابية وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية لاستعادة الشرعية للمؤسسات المختلفة واستعادة فصل السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية واحترام الحريات والاعلام.

- « التوظيف العام والترقيات بناء على الكفاءة والخبرة وإبعاد المحسوبية والفتوية وما يعرف بالسلامة الأمنية التي باتت منتشرة كأساس للوصول إلى الوظيفة العامة والمناصب العليا.
- « تعزيز محاكم محاربة الفساد بالكوادر المهنية الكفؤة وتوسيع صلاحياتها والإسراع في إجراءاتها والتأكيد على تنفيذ قراراتها.
- « منع الأجهزة الأمنية من تجاوز أدوارها الدستورية كالتدخل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات التعليمية والصحية والمؤسسات العامة والخاصة.
- « تقليص حجم القطاع العام دون التأثير على الدور التتموي الذي يجب أن تلتزم به تجاه القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. ويكون ذلك من خلال:
١. تقليص التوظيف في الأجهزة الأمنية والتي يجب أن تعاد هيكلتها بحيث لا تكون ملاذا لمعالجة البطالة أو الاستقطاب السياسي. ولا بد من تحديد حجمها بما يلزم للقيام بواجباتها الدستورية من المحافظة على أمن المجتمع أشخاصا ومؤسسات ومحاربة المخدرات والتخاير مع الاحتلال وترويج الممنوعات.
 ٢. إعادة هيكلة الموازنة العامة والتوظيف العام بحيث ترتفع حصة الخدمات العامة الاجتماعية على حساب النفقات الأمنية (التي تستحوذ على حوالي ثلث الموازنة) والأخرى التي تستحوذ كذلك على ثلث الموازنة العامة وتتفق على برامج كثيرة يعاني معظمها من بطالة مقنعة مرتفعة وهي بحاجة إلى تقييم لتقرير ما إذا كانت ما زالت ضرورية أو مجدية.
 ٣. إعادة النظر في قانون تعويضات الخدمة المدنية بحيث يتم تقليص نسبة الفئات الإدارية العليا ويمكن أن يتم ذلك من خلال تحويل الامتيازات المرتبطة بالإدارة العليا إلى علاوات إدارية بدل من درجات وخطوات خاصة على السلم الوظيفي وتنتهي العلاوات بانتهاء التكليف^{١٠} كما أن كثيرا من الامتيازات هي خارج الإطار القانوني حيث تمنح بقرارات خاصة من قبل الوزير أو مجلس الوزراء أو الرئاسة دون سند قانوني. مثل امتياز استئجار شقة في رام الله أو في المدينة مقر العمل أو الحصول على سيارة خاصة أو سائق للسيارة أو امتيازات النفقات اليومية من مواصلات واتصالات وطعام وشراب وهذا بالرغم من ارتفاع الرواتب لهذه المناصب بشكل ملحوظ. كما أن هناك جزءا من النفقات الجارية في الدوائر الحكومية يعرف بالنثرات بالإضافة إلى نفقات الوقود للسيارات تصل إلى أرقام غير منطقية ويمكن وقفها أو معظمها وتحديدتها بسقف معقول.
 ٤. معالجة ظاهرة التوسع في شراء السيارات الحكومية وتجديدها كل فترة وعدم منح امتياز تملكها للشخص الذي شغل المنصب المرتبط بها بأسعار رمزية بل إبقائها إلى أن تستهلك.
 ٥. تطوير نظام الرقابة على الدوام ومتابعة المتجاوزين حيث تدفع لهم رواتبهم دون الدوام في مكان

١٠ سيساعد ذلك في اكتشاف الكفاءات واستغلالها أفضل من النظام القائم الذي يعتبر الترقيات الإدارية حقا مكتسبا، وإذا ثبت فشل المترقي لا يمكن إعادته إلى مكانه السابق في العمل أو إعادة درجته إلى ما كانت عليه.

محدد وقد يكون البعض مسافرا أو يعمل في دولة أخرى أو قطاعات خاصة في الأراضي الفلسطينية. ٦. رفع مساهمة الحكومة في النفقات الاستثمارية من خلال مساهمة صندوق الاستثمار بشراكة مع القطاع الخاص.

- وفي مجال تعزيز القدرات الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني فلا بد من:
 - « اعتماد خطة استراتيجية تضع القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة والانشاءات) محورا للنمو الاقتصادي ولتحقيق الأمن الاقتصادي والغذائي.
 - « ويمكن أن يعطى قطاع الإنشاءات في المدى الآني والقصير موقع ريادة التنمية الفلسطينية حيث أن نسبة عالية من القوى العاملة الفلسطينية ذات خبرة ومهنية جيدة في مجال الإنشاءات والتعمير ومعظم هؤلاء اكتسبوا خبرتهم من خلال العمل في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي، وبالتالي فإن دعم قطاع الإنشاءات الفلسطيني يوفر فرص عمل كثيرة ويستوعب الكفاءات الفلسطينية في المجال ويقلص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. ويمكن أن يبدأ ذلك ببرامج بناء الأبنية اللازمة لمقرات الدوائر الحكومية في مختلف المحافظات وبرنامج السكن للفئات الضعيفة أو ذوي الدخل المحدود affordable housing ضمن برنامج متطور ومناسب للرهن العقاري. كما أن مثل هكذا برنامج ينشط القطاعات المرتبطة (الأممية والخلفية) بالإنشاءات، بالإضافة إلى مساهمته في تخفيض إيجارات المساكن والمكاتب.
 - « كما يمكن أن يتكامل هذا البرنامج مع خطط تطوير الخدمات التعليمية والصحية من خلال بناء المدارس والمرافق الصحية وخاصة في المناطق الريفية أو تلك التي تفتقر لمثل هذه الخدمات.
 - « يتطلب ذلك تحفيز الصناعات التي تقوم بإحلال الواردات وخاصة تلك القادمة من إسرائيل.
- يتطلب ذلك تحفيز الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لسد احتياجات السوق الفلسطيني وإحلال الواردات الغذائية. ويكون ذلك من خلال:
 - « اعتماد قانون خاص بتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي والتصنيع الزراعي والغذائي. واعتماد آليات لزيادة الانتاج والتشغيل فيها. يمكن أن يكون ذلك من خلال إعفاءات ضريبية أو توفير التأمينات ضد الكوارث واعتداءات المستوطنين. كما ويمكن أن يكون من خلال مساهمة الحكومة (من خلال صندوق الاستثمار) في الاستثمار في هذه المشاريع (ولكن أن تكون الادارة للقطاع الخاص مع رقابة حكومية فاعلة) أو من خلال دعم الحصول على مدخلات الانتاج الزراعي من غير السوق الإسرائيلي بأسعار أقل.
 - « يمكن معاملة المنتجات الزراعية ومنتجات التصنيع الغذائي الفلسطينية معاملة تمييزية في وجه الواردات من خلال قوانين ضريبية الدخل وضريبة القيمة المضافة. كما ويمكن ذلك من خلال إعطاء هذه المنتجات أولوية في المشتريات الحكومية وفي البرامج المعتمدة من قبل وزارة الصحة ووزارة التعليم.

« التفاهم مع الأنروا لإعطاء أولوية لاستخدام المنتجات الزراعية والغذائية الفلسطينية في برامجها داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وخارجهما.

• وفي مجال السياسة التجارية والعلاقات الاقتصادية:

« اعتماد استراتيجية فلسطينية تقوم على أن العلاقة الاقتصادية الحالية مع الاقتصاد الإسرائيلي ليست في مصلحة الاقتصاد الفلسطيني وأن التكامل مع الاقتصاد الإقليمي (وخاصة العربي) يجب أن يكون هدفا استراتيجيا للسلطة الفلسطينية.

« العمل في المحافل الدولية لتثبيت الحق الفلسطيني في أن يكون له سيادته على معابرته التجارية مع الأردن ومصر وحقه في إنشاء ميناء تجاري مناسب في قطاع غزة ومطارات مناسبة في قطاع غزة والضفة الغربية.

« تفعيل عضوية فلسطين في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية والحصول على امتيازات خاصة من الدول العربية في معاملة البضائع الفلسطينية.

« تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدها السلطة الفلسطينية مع العديد من الدول كالاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأخرى وتطويرها بما يحقق امتيازات خاصة للمنتجات الفلسطينية.

« تشجيع الاستيراد المباشر من خارج الاقتصاد الإسرائيلي (وإن كان من خلاله في المدى الآني والقصير).

« اعتبار اتفاق باريس منتهيا وتقليص الالتزام به قدر الإمكان وخاصة فيما يتعلق بعلاقة الاقتصاد الفلسطيني بأطراف ثالثة، وفي مجال التحرر تدريجيا من الاتحاد الجمركي مع الاقتصاد الإسرائيلي والذي ينظمه اتفاق باريس. ولا بد من اعتماد آلية الاحتكام إلى المؤسسات الدولية والمحافل المختلفة للضغط على إسرائيل لتحقيق ذلك. قد يكون نجاح هذا الأمر صعبا في المرحلة الحالية، إلا أن الخوض في الموضوع ووضع الخطط له يعزز التوعية العامة بضرورة الانفكاك (تدريجيا) من العلاقة مع الاقتصاد الفلسطيني ويتم الإصرار على ذلك بصورة أشد في مراحل لاحقة من الصراع السياسي الاقتصادي مع إسرائيل.

« تشجيع مبادرات مقاطعة البضائع الإسرائيلية حيثما أمكن. ويمكن أن يكون ذلك بخصوص بضائع المستوطنات كما يمكن أن يكون من خلال جمعيات جماهيرية غير مسيسة.

وهذه السيناريوهات تشمل:^{١١}

السيناريو الأول: استمرار الوضع الحالي

أي أن البيئة الاقتصادية الفلسطينية ستستمر على ما هي عليه في الفترة الأخيرة التي يمكن أن نحدد بدايتها بفوز ترمب بالرئاسة الأمريكية بداية العام ٢٠١٧. وتعني أن الاتجاهات العامة للمؤشرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية ستستمر على ما هي عليه. وبذلك:

١١ يمكن الإضافة عليها أو دمج بعضها ببعض بناء على النتائج النهائية للدراسات الاقتصادية والسياسية.

- استمرار «الجمود السياسي» بصيغته الحالية وهي القطيعة الظاهرة بين الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية وعدم قبول السلطة الفلسطينية العودة إلى المفاوضات برعاية أمريكية والمطالبة بتغيير آلية الوساطة بشكل جذري إلى وساطة دولية ووفق إطار مختلف عما كانت عليه سابقا.
- تفاقم الأزمة المالية للحكومة الفلسطينية بسبب توقف المساعدات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة والضغط الأمريكي على الدول الأخرى لتقليص دعمها للسلطة الفلسطينية.
- وبالتالي تضاؤل الاهتمام العالمي بالاقتصاد الفلسطيني وضعف الدعم المالي الذي يوجه باتجاهه. إلا أنه من المتوقع أن يستمر بعض الدعم الأجنبي خاصة من أوروبا والدول العربية للمحافظة على الحد الأدنى اللازم لمنع تدهور الأوضاع إلى انفجار أمني في الضفة الغربية.
- استمرار عدم استقرار تحويلات إسرائيل للمستحقات المالية للسلطة الفلسطينية المعروفة بعملية «المقاصة». فستستمر إسرائيل باستخدام أموال المقاصة وسيلة للضغط السياسي على السلطة الفلسطينية. خاصة وأن الإجراءات الإسرائيلية لا تواجه من قبل السلطة الفلسطينية باستخدام الأدوات المتاحة لها بجدية كافية تجعل إسرائيل تعيد التفكير بها. وخاصة ما يتعلق بالتنسيق الأمني الذي يعتبره الرئيس مقدسا وأنه سيستمر بغض النظر عن الخلافات أو الصراعات السياسية بين الطرفين بالرغم من قرارات المجلس المركزي الفلسطيني والمجلس الوطني الفلسطيني (أكثر من مرة) بالتوقف عن التنسيق الأمني وإعادة النظر في العلاقات المختلفة بين السلطة والاحتلال.
- كما سيستمر حسب هذا السيناريو الانقسام بين الاقتصاد في قطاع غزة والاقتصاد في الضفة الغربية. وبالرغم من أن الانقسام السياسي السائد بين الإقليمين يلقي بظلاله المشؤومة على كل مناحي الحياة الفلسطينية في الضفة والقطاع، إلا أن الانقسام الاقتصادي سبقه بسنوات تمتد إلى أيام الاحتلال الذي قطن العلاقة الاقتصادية بين قطاع غزة والضفة الغربية بحيث يبقى التكامل بينهما في أدنى درجاته. وتفاقم الأمر منذ اعتماد إسرائيل سياسة العقاب الجماعي (الاقتصادي وغيره) لمواجهة الانتفاضة الأولى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي. وبالرغم من انخفاض وتيرة هذه السياسة في السنوات الأولى لتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن إسرائيل لم تلتزم بالتفاهات التي كانت تدعم التكامل الاقتصادي بين الإقليمين:
- « عرقلت إسرائيل تنفيذ «الممر الآمن» بين الإقليمين وماطلت في ذلك واستبدلته بنظام التصاريح لحركة الأشخاص والبضائع لاستخدام الشوارع «الإسرائيلية» الواصلة بين القطاع والضفة. والتصاريح عملية انتقائية من جهة ومحكومة بقرارات أمنية إسرائيلية من جهة أخرى. فالتصاريح كانت تمنح لأشخاص وبضائع وفق المعايير الإسرائيلية والتي تعتمد المنح والمنع كأدوات للضغط السياسي والاقتصادي.
- « دمرت إسرائيل البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية في الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٣) بما في ذلك المطار الوحيد الذي كان قائما والذي نصت عليه الاتفاقات السياسية والاقتصادية. ومنذ ذلك

الحين وإسرائيل تمنع إعادة بنائه وتشغيله.

« بالرغم من توفر التمويل اللازم من الدول المانحة ولفترة طويلة من الزمن، منعت إسرائيل بناء ميناء غزة والذي كان ضمن التفاهات السياسية والاقتصادية وكان من المفروض أن يمثل مع الممر الآمن نقطة التواصل المباشر للاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاد العالمي بعيدا عن الموانئ الإسرائيلية.

« وبعد الانسحاب الإسرائيلي (الجيش والمستوطنون) من قطاع غزة في صيف ٢٠٠٥، تم تسليم المعابر (وفق اتفاقات اسرائيلية فلسطينية أوروبية مصرية) إلى السلطة الفلسطينية واستمرت إسرائيل في تحديد الحركة (أشخاص وتجارة) على هذه المعابر بما فيها معبر رفح مع مصر. إلا أن مشاركة السلطة الوطنية الفلسطينية في إدارة المعابر شكلت انفراجة نسبية في حركة مجتمع قطاع غزة وعلاقته بالخارج.

« وبعد فوز حركة حماس في انتخابات ٢٠٠٦ التشريعية، فرضت إسرائيل حصارا شاملا على قطاع غزة في كافة المجالات الحياتية برا وبحرا وجوا. وبدأت عملية التباعد (divergence) والانفصال بين الاقتصاد في قطاع غزة ونظيره في الضفة الغربية.

« أدى هذا الحصار إلى تطور ما عرف بـ «اقتصاد الانفاق» في قطاع غزة والذي توافق مع مصالح بعض رجال الأعمال والسياسيين في مصر.

« وتنامى هذا الاقتصاد إلى درجة أن الاقتصاد في قطاع غزة أخذ يستقل شيئا فشيئا عن الاقتصاد الإسرائيلي (وينفصل عن اقتصاد الضفة العربية) وبدأت تترسم هيكلية تنمية جديدة في اقتصاد القطاع بالارتباط بالاقتصاد المصري. وكانت معدلات النمو في الدخل وفي مستويات المعيشة في قطاع غزة أسرع منها في الضفة الغربية. وصلت هذه التطورات ذروتها في السنوات ٢٠١١ - ٢٠١٣. ثم تفاقمت الأزمة الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة منذ العام ٢٠١٣ حيث أحكمت مصر إغلاقها لمعبر رفح وكثفت محاربتها للأنفاق إلى درجة القضاء عليها. وازداد الوضع الإنساني والاقتصادي في القطاع تدهورا خلال العدوان الإسرائيلي عليه في العام ٢٠١٤ وبعده وتم تشديد الحصار في محاولة لتغيير الأوضاع السياسية هناك.

« وفيما يخص المصالحة، وبالرغم من الإنجازات التي حققها الوسيط المصري في صياغة التفاهات وتوقيع الأطراف الفلسطينية عليها، ألا أنها لم تنجز لأسباب ذاتية وخارجية. حيث أن حركة فتح رفعت من سقف مطالبها فلما أنها أن الوضع المالي الصعب الذي تمر به حماس سيدفعها للاستسلام للشروط التي وضعها الرئيس.

وفي العام ٢٠١٨، بدأ رئيس السلطة بفرض «عقوبات» (سماها إجراءات) ضد أهل قطاع غزة: حيث تم قطع رواتب الآلاف من الموظفين (الذين كانوا يتقاضون رواتبهم شرط عدم التزامهم بالعمل منذ العام ٢٠٠٧) وأحيل المئات منهم إلى التقاعد الإجباري. بالإضافة إلى ذلك تطورت العقوبات في العام ٢٠١٨ لتصل إلى وقف المخصصات التي كانت توجهها السلطة للقطاع الصحي والشؤون الاجتماعية والتعليم في قطاع غزة

بهدف دفع الناس للثورة في وجه حماس. كما أن الرئيس أعلن عن حل المجلس التشريعي نهاية العام ٢٠١٨ وقرر الدعوة إلى انتخابات تشريعية فقط دون الرئاسية والتي استحققت قبل استحقاق الانتخابات التشريعية. وقرر تشكيل حكومة تقودها فتح والتي تشكلت في نيسان من العام ٢٠١٩ برئاسة د. محمد اشتية من فتح وبعض الفصائل الصغيرة ذات التأثير الجماهيري والسياسي المحدودين.

كل هذه الإجراءات والعقوبات تجعل المصالحة بعيدة المنال وقد نكون وصلنا إلى نقطة اللا عودة عن الانقسام وقد يتحول إلى انفصال دائم.

- كما تستمر السلطة الفلسطينية بتولي قيادة الاقتصاد الفلسطيني والتخطيط للسياسات الاقتصادية المختلفة وتنفيذها كما وتستمر في المسؤولية عن البيئة القانونية والاستثمارية في الأراضي الفلسطينية.
- نتيجة للتطورات الأخيرة، بدأ يترسخ فلسطينياً أن المسار السياسي والاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي هو مسار تصادمي يقوده إلى ذلك العدوان الإسرائيلي المستمر على الأرض والموارد والشعب والقضية الفلسطينية بحيث أتى الوقت الذي يستحيل معه تنفيذ ما عرف في المسار السياسي بـ «حل الدولتين».
- رغم ذلك، ما زال الموقف الرسمي الفلسطيني متمثلاً بالرئيس الفلسطيني وحكومته لا يقبل التحول إلى استراتيجية جديدة تعيد للقضية الفلسطينية أوراق الضغط التي كانت تمتلكها، في مخالفة واضحة لقرارات المجالس الفلسطينية «التمثيلية».
- ورغم قناعة أرباب ما يعرف بالحل السياسي بعدم جدواه وأن السنوات الماضية من المفاوضات لم تأت بخير للقضية الفلسطينية، بل وأكسبت الاحتلال الإسرائيلي وقتاً ثميناً لتحقيق أهدافه الاستراتيجية تجاه الأراضي الفلسطينية والعالم العربي، إلا أن السياسة الفلسطينية الرسمية مازالت متمسكة بالتفاهات والآليات القائمة، والتي نبذتها وتجاوزتها إسرائيل دون موارد، وخاصة ما يتعلق بالتفاهات الأمنية والاقتصادية.
- إلا أن انعدام الإنجازات في المجالات السياسية والاقتصادية لفريق أوصلو وتوابعه، ولد ضغطاً شعبياً ونخبوياً على الرئاسة والحكومة الفلسطينية لمحاولة تغيير المقاربة الرسمية لهذه القضايا من حيث الحديث عن العودة إلى اعتماد استراتيجية تقضي بأن الوضع الفلسطيني يبتعد عن مرحلة الدولة ويعود وبسرعة إلى مرحلة التحرر الوطني التي في نظر معارضي العملية السياسية بأطيافهم المختلفة لم تنته قط.
- وبالرغم من الإصرار الذي يبديه الرئيس على موقفه، إلا أننا بدأنا نسمع عن أهداف مثل:

« اعتماد «اقتصاد الصمود».

« اعتماد «أهداف التنمية المستدامة بحلول العام ٢٠٣٠» والتي اعتمدته مجموعة من الدول، كأحد الأهداف الاستراتيجية للخطط التنموية الفلسطينية ضمن ما عرف بأجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢. وهذه الأهداف تشمل ما يعرف بالأمن الغذائي.

« إعادة النظر في العلاقات مع إسرائيل والتركيز على تعديل اتفاق باريس الاقتصادي.

- ولكن لا يمكن ملاحظة آثار مثل هذا التحول في خطط استراتيجية خاصة لاعتماد البرامج اللازمة لتحقيق مثل هكذا أهداف. بل يبقى الأمر ضمن الإعلانات الإعلامية والمعالجات السياسية الموجهة محليا، مع السعي الحثيث للعودة إلى المفاوضات (ضمن بيئة أو شروط جديدة وأحيانا دون شروط ...).

لمواجهة هذا السيناريو نقترح الخطوات والسياسات التالية:

أولاً: لا بد من اعتماد البرنامج التنموي العام المقترح والذي يؤسس لقاعدة انطلاق للاقتصاد الفلسطيني نحو استراتيجية جديدة محورها أن الوضع الفلسطيني هو في مرحلة التحرر الوطني ولا بد من مقاومة المشاريع الأمريكية والإسرائيلية من خلال اعتماد هدف تعزيز الصمود والمقاومة. واتخاذ قرار إنهاء الانقسام تشكيل حكومة وحدة وطنية واعتماد الهيئة القيادية العليا مرجعا سياسيا وتشريعيا لها. وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية خلال سنة.

ثانياً: لا بد من وضع خطة فلسطينية استراتيجية لمقاومة تصفية القضية الفلسطينية تقوم أساسا على الحق المشروع في مقاومة الاحتلال بكل السبل المتاحة وعلى أساس رفض أي برنامج اقتصادي مقابل أثمان سياسية مهما كانت.

ثالثاً: الابتعاد عن المشاريع الاقتصادية الحيوية المشتركة مع الاحتلال من قبيل المناطق الصناعية الحدودية أو المشاريع الإقليمية حيث أن ذلك لا يصلح للمرحلة الحالية ويؤدي إلى تعميق التبعية الاقتصادية للاحتلال متناقضا مع مقتضيات الصمود والمقاومة.

رابعاً: الاستفادة من الدعم الاقتصادي المتوقع في هذا السيناريو لإحداث التنمية المتوازنة وخاصة المقترحات التي نص عليها البرنامج العام أعلاه. ويمكن أن يكون ذلك من خلال الإصرار على إشراك القطاع الخاص الفلسطيني في شراكة مع المانحين وأن تقوم الدولة بتوجيه البرامج الاستثمارية لتخدم الأجندة الفلسطينية والتركيز على المشاريع التي تصب باتجاه تحقيق الأهداف الاستراتيجية الفلسطينية.

خامساً: الإصرار على تحرير المالية العامة الفلسطينية من نظام الفاتورة الموحدة الذي يقوم عليه نظام المقاصة الحالي واستبداله بنظام المعادلة الكلية التي تعمل على تقسيم العائدات الجمركية والضريبية بين الاقتصاديين بشكل يضمن العدالة للاقتصاد الفلسطيني.

سادساً: الإصرار على السيادة الفلسطينية على معابر تجارية مع كل من الأردن ومصر والاتفاق على آليات تضمن ديمومة الحركة عليها.

سابعاً: الإصرار على حدود جمركية بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي بحيث تسيطر السلطة الفلسطينية على التجارة بين الاقتصاديين.

ثامناً: الإصرار على الدول المانحة لإنشاء شبكة أمان مالي للسلطة الفلسطينية تحررها من الابتزاز الإسرائيلي.

تاسعاً: توسيع نطاق استثمار الدول المانحة في الاقتصاد الفلسطيني وفي الخدمات الصحية والتعليمية حيث يحصن ذلك هذه المشاريع من العدوان الإسرائيلي.

عاشرا: الإصرار على تغيير معادلة علاقة السلطة بالموارد الاقتصادية بحيث يكون استغلالها في الأراضي الفلسطينية مسؤولية فلسطينية خالصة أو على أسوأ تقدير أن تكون بإشراف الدول المانحة أو آلية تبعد تحكم الاحتلال بها (البحر الميت والحقوق البحرية في المتوسط والمياه والنفط والغاز....).

حادي عشر: العمل على تحقيق الاستراتيجيات أعلاه ضمن اتفاقات دولية تشمل على آلية خاصة بالتحكيم والضمانات.

السيناريو الثاني: حصار اقتصادي للقبول بما يعرض من حلول سياسية: صفقة القرن

كان السلام الاقتصادي بتميز بوجود المفاوضات السياسية ولكن دون التوصل إلى حل سياسي، وعودة الاهتمام العالمي بالمنطقة والاقتصاد الفلسطيني وعودة الدعم المالي والذي بات جزء مهم منه مرتبط بوجود العملية السياسية التفاوضية (وليس بالضرورة تحقيق تقدم فيها). وفي هذا السيناريو سيسمح بإقامة مشاريع اقتصادية مهمة في مجالات البنية التحتية وفي مجال تطوير القطاع الخاص.

وتعود فكرة السلام الاقتصادي إلى السنوات الأولى لاحتلال العام ١٩٦٧، حيث قرر وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك (الحاكم العسكري للأراضي المحتلة) - موشي ديان - اعتماد ما عرف بسياسة الجسور المفتوحة والتي تبنت السماح للعاملين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة العمل في الاقتصاد الإسرائيلي وأبقت «الجسور» مع الأردن ومصر مفتوحة لحركة الأفراد والبضائع الفلسطينية (خاصة الزراعية) ولاحقا استخدمت هذه المحاور كأدوات للضغط أو العقوبة الجماعية باعتماد التصاريح وسياسة الإغلاق ومنع السفر ومنع نقل البضائع في مواجهة أعمال المقاومة الشعبية.

وكان أحد أهم مصوغات القبول الفلسطيني باتفاقيات أوسلو واتفاق باريس الاقتصادي في العام ١٩٩٣ والعام ١٩٩٤ الطمع في تحقيق الازدهار الاقتصادي الموعود والذي شكل محور الفلسفة التي اعتمدها شمعون بيرس في الحديث عن «الشرق الأوسط الجديد» والذي اقترح تحقيق الازدهار الاقتصادي في الشرق الأوسط بتزاوج المال العربي بالعقل الإسرائيلي واعتبر «السلام» مع الفلسطينيين جسرا لتحقيق ذلك. بل إن مؤتمر مدريد قام أساسا على توفير الحوافز الاقتصادية للفلسطينيين للانخراط في العملية السياسية وإنهاء انتفاضة الحجارة.

وقد أثبتت إسرائيل ومنذ الأيام الأولى أنها تعتمد «السلام» الاقتصادي بديلا للحل السياسي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فقد اعتمد نتياهو هذه الاستراتيجية بصراحة ووضوح في برنامجه في العام ٢٠٠٨. وأضاف إلى ذلك محور إبقاء غزة محاصرة وفي ركود اقتصادي وعوز دائمين مع تسهيلات اقتصادية وزيادة في مساهمات الدول المانحة لتمويل نمو اقتصادي في الضفة الغربية (عدا القدس) ضمن مبدأ معاقبة المقاومين والرافضين «للعملية السياسية» (حماس والمقاومة في قطاع غزة) ومكافأة المنخرطين فيها والمتعاونين (السلطة في الضفة الغربية). وتستمر العملية السياسية شكلا تراوح مكانها دون تحقيق أي تقدم تجاه الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي الوقت ذاته يستمر نتياهو في البرنامج الصهيوني الاستيطاني الإحلالي للضفة الغربية وفي

برنامج تهويد القدس والمقدسات. ووصل الأمر إلى شبه إجماع من المراقبين بأن الإجراءات الإسرائيلية تحول دون إمكانية تنفيذ حل الدولتين إلا بالمنظور الإسرائيلي الذي يقوم على «دولة» منزوعة السلاح ومنقوصة السيادة دون علاقة بالقدس ودون تواصل جغرافي يسمح بوحدة مناطق نفوذها ودون سيطرة كاملة على الموارد الاقتصادية والحدود مع الجيران.

واستمر الوضع بالتفاقم بسبب تزايد الاستيطان والانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية وخاصة في القدس، إلى أن أدى إلى انهيار العملية السياسية وامتناع السلطة الفلسطينية عن الاستمرار فيها واشترطها عودتها إليها بوقف التوسع الاستيطاني وتنفيذ ما تم التفاهم عليه بخصوص الإفراج عن بعض الأسرى.

وحاول (وفشل) وزير الخارجية الأمريكية، جون كيري، في العام ٢٠١٤ التسويق لخطة اقتصادية تقوم على إعادة إعمار قطاع غزة ومشاريع اقتصادية ضخمة كالميناء والمطار والمناطق الصناعية المشتركة ومشاريع استثمارية دولية ضمن رزمة وصلت قيمتها إلى ما يزيد عن ١١ مليار دولار.

أدت الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في العام ٢٠١٤ واستمرارها (بل وتسارعها) في الاستيطان وفي تهويد القدس إلى تجدد أعمال المقاومة (الفردية) في الضفة الغربية والقدس في العام ٢٠١٥.

ومع وصول دونالد ترمب إلى سدة الحكم في البيت الأبيض مع مواقفه المعارضة لقيام دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة وإجراءاته الفعلية تجاه القضية الفلسطينية من قبيل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وإغلاق مكتب تمثيل م ت ف في الولايات المتحدة، تفاقمت حدة الخلاف الفلسطيني الإسرائيلي. فالسلطة الفلسطينية أعلنت عدم قبولها بالولايات المتحدة كوسيط وحيد في «العملية السياسية» ومطالبتها بتغيير آليات التفاوض واعتماد وساطة دولية ذات مرجعية تعتمد على القرارات الدولية ذات العلاقة. وقام ترمب باستخدام العقوبات الاقتصادية على السلطة الفلسطينية للضغط عليها للتراجع عن موقفها والقبول بما بات يعرف بـ «صفقة القرن» والتي تأجل الإعلان عنها عدة مرات لأسباب تتعلق بالظروف السياسية الإسرائيلية الداخلية حيث كان هناك انتخابات في إبريل من العام ٢٠١٩ ولم تفرز نتائج تمكن من تشكيل حكومة وتقرر إعادتها في أيلول ٢٠١٩. وبذلك، غير فريق ترمب مفهوم السلام الاقتصادي إلى مفهوم مقايضة القضية الفلسطينية بمزايا اقتصادية أو هبات مالية. الأمر الذي لم يترك مجالاً للسلطة الفلسطينية إلا أن ترفض خطة ترمب.

ويبدو أن أي برنامج سياسي جديد للمنطقة سيكون بعد ضغط اقتصادي على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وبعد توصل لتهدة انسانية في قطاع غزة، وسيعتمد على وعود بمشاريع اقتصادية تنقذ الحالة الفلسطينية من «الضيقة» والركود اللذين صنعهما الحصار الاقتصادي الأمريكي الإسرائيلي على السلطة الفلسطينية. أي العودة إلى صيغة جديدة مما يعرف بالسلام الاقتصادي تحاكي ما كان سائداً في الضفة الغربية بعد العام ٢٠٠٧ ومؤتمر أنابولوس (Annapolis). والفرق الآن هو الوضع في قطاع غزة، فقد اضطرت المقاومة هناك تحت ضغط الحصار الخانق والمستمر والحالة الإنسانية المتدهورة إلى القبول بتفاهمات مع إسرائيل، والتي أيضاً وتحت ضغط المقاومة (وتطور وسائلها وإمكاناتها) وانشغالها في جبهات أخرى اضطرت للتفاهم مع المقاومة

على تهدئة تضمن تخفيف الحصار ومعالجة الوضع الإنساني في قطاع غزة وتنفيذ مشاريع حيوية هناك تتعلق بالكهرباء والوقود والمياه والميناء والمطار وغيرها.

وقد حشرت السلطة الوطنية الفلسطينية في الخيار الأوحده والمتمثل في رفض الصفقة ومحاربتها. ويتوقع في هذا السيناريو أن يعاقب الشعب الفلسطيني على رفضه القبول بالحلول السياسية التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع دون تحقق الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف. وبالتالي يستمر الدعم المالي الدولي بالتناقص وتستمر الضغوط الاقتصادية لتحقيق هدفين الأول انتزاع تنازلات سياسية لقبول الحلول غير المناسبة والثاني التضييق المعيشي على الفئات الشابة لتشجيعها على الهجرة. ولكن ستستمر مستويات من الدعم المالي (الحد الأدنى) المطلوب لمنع الانفجار وانطلاق انتفاضة جديدة وانهيار السلطة.

ولمواجهة هذا السيناريو نقترح ما يلي:

أولاً: اعتبار هذا الحصار بمثابة إعلان حرب على الشعب الفلسطيني واتخاذ إجراءات للتعامل معها:

- إعلان الوحدة الوطنية مباشرة وتشكيل حكومة وحدة وطنية تدير الشأن الفلسطيني خلال الفترة.
- الإعلان أن الهيئة القيادية العليا هي المرجعية الاستراتيجية والتشريعية للحكومة.

تعلن الهيئة القيادية العليا عن:

- إنهاء التفاهات بين قطاع غزة والاحتلال.
- حل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية ما عدا جهاز الشرطة.
- نقل مقر الرئاسة والحكومة إلى قطاع غزة.
- تفعيل المقاومة الشعبية في الضفة الغربية وذلك من خلال إبداع شئٍ شبيه لمسيرات العودة الكبرى على جميع نقاط التماس في الضفة الغربية، واستمرارها في قطاع غزة.
- تشكيل اللجان الشعبية المحلية لإدارة الانتفاضة الجديدة والإشراف على الأمن العام ولجان التكافل الاجتماعي التي سيعاد تنشيطها.

ثانياً: تنفيذ برامج إغاثية بتمويل عربي وإسلامي وما يتيسر من دعم الدول المانحة في المناطق الفلسطينية لتعزيز الصمود ورعاية ضحايا العدوان الإسرائيلي الذي سيواجه الإجراءات الفلسطينية.

السيناريو الثالث: الانفصال عن الاقتصاد الإسرائيلي

يتمثل هذا السيناريو بقيام إسرائيل بضم المستوطنات القائمة في الضفة الغربية (أو معظمها) و«ترك» (إعادة التوضع) بقية المناطق في الضفة الغربية لتستلمها السلطة الفلسطينية بدون اتفاق كما فعلت في قطاع غزة من قبل. وبالتالي الانفصال اقتصادياً عن الضفة الغربية ولتحقيق ذلك يتم السماح للسلطة بالسيطرة على بوابة تجارية بين الضفة الغربية والأردن كما هو الحال بالنسبة للممر التجاري بين قطاع غزة ومصر. ويتوقع في هذه الحالة أن تقوم الدول العربية والأوروبية بدور المانحين للمناطق الفلسطينية «الجديدة» وتمويل

«التنمية الاقتصادية» فيها على غرار ما تم في مرحلة تفاهمات أوسلو وما بعدها.

وبذلك، ورغم الانتقال يقينا إلى حالة المواجهة والصدام مع الاحتلال الإسرائيلي على الحدود الجديدة الفاصلة بين الكيان الإسرائيلي الجديد وما تبقى من الضفة الغربية، إلا أن هذا السيناريو يعطي الفرصة للقيادة الفلسطينية إلى التوصل من كافة التفاهمات والاتفاقات السابقة والإعلان عن أن الأراضي الفلسطينية ما زالت تحت الاحتلال واعتماد الخطط لتحريرها بما يتفق مع القوانين الدولية والإنسانية.

كما أن هذا السيناريو سيتضمن في مراحله الأولى استمرار العلاقة الاقتصادية بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي حيث في ذلك مصلحة لهما. ومن ذلك استمرار الفلسطينيين العمل في الاقتصاد الإسرائيلي واستمرار التجارة البينية بينهما وإن كان سيكون هناك تناقص فيهما تعتمد سرعته على مدى انفتاح العالم العربي على الوضع الفلسطيني الجديد.

وقد تقوم إسرائيل بفرض حصار اقتصادي على المناطق الفلسطينية الجديدة (على غرار ما فعلت في غزة) خاصة وأن الوضع الجديد سيقابل بأعمال مقاومة تعتمد حداثتها على تصرف القيادة الفلسطينية تجاه الوضع الجديد.

وفي مواجهة هذا السيناريو، بالإضافة إلى البرنامج التنموي العام، نقترح أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بالتالي:

أولا: إنهاء الالتزام بالاتفاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية.

ثانيا: عقد اتفاق تجارة حرة مع كل من الأردن ومصر والاتحاد الأوروبي وتركيا وبعض دول آسيا.

ثالثا: عقد اتفاق لإقامة الميناء في غزة ومطار في غزة ومطار أو اثنين في الضفة الغربية وفق برنامج بناء-تشغيل-تحويل (BOT: Build Operate Transfer) بالتنسيق مع البنك الدولي أو الأمم المتحدة أو من خلال شركات دولية متخصصة في ذلك (موانئ دبي أو شركات موانئ تركيا أو ...).

رابعا: التركيز على سياسة الأمن الغذائي وتشجيع الزراعة من خلال:

- برنامج وطني لاستغلال المياه الفلسطينية من خلال استخراجها في قلقيلية وطولكرم وسلفيت والمناطق الأخرى ضمن برنامج للإنتاج والتوزيع يغطي المناطق كافة بما يضمن وصول المياه الصالحة للشرب إلى جميع المواطنين وإنتاج ما يكفي بعد ذلك للاحتياجات التنموية الزراعية. وأن يكون ضمن البرنامج مشاريع تحلية لمياه البحر في قطاع غزة بما ينقذ الوضع الإنساني هناك بخصوص المياه.

- برنامج استصلاح أراضي والتركيز على إمكانية زراعة المحاصيل الحقلية.

- وضع خطط استراتيجية لتشجيع الانتاج الزراعي والتصنيع الغذائي.

خامسا: اعتماد قطاعي الإنشاءات والزراعة والتصنيع الزراعي لريادة التنمية الفلسطينية للمرحلة.

سادسا: اعتماد سياسة تشجيع إحلال الواردات وخاصة في مجالات الانتاج الزراعي والتصنيع الغذائي.

سابعا: وضع خطط لتحويل التجارة من إسرائيل إلى العالم العربي وأوروبا.

ثامنا: اعتماد برامج تدريب وإعادة تأهيل للعاملين الفلسطينيين الذين سيتركون العمل في الاقتصاد الإسرائيلي.